مع استمرار العدوان على قطاع غزة، كانت المفاوضات الرامية لصفقة تبادل الأسرى تعود عبر زيارة وفد مصري إلى تل أبيب، في محاولة روّج الاحتلال أنها فرصة أخيرة للتوصل إلى اتفاق هدنة قبل عملية اجتياح مدينة رفح التي يصر عليها الاحتلال

التهديد باقتحام رفح

الاحتلال يلوح بفرصة أخيرة لاتفاق هدنة

حيفا ـ نايف زيداني
غزة ـ العربي الجديد

بعد أيام من التهديدات الإسرائيلية باجتياح مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، والتحركات العسكرية في هذا السياق، بدا المشهد مختلفاً نسبياً أمس الجمعة مع عودة الحديث عن مفاوضات لإبرام صفقة جديدة لتبادل الأسرى ووقف إطلاق نار في قطاع غزة، في ظل حراك مصري في هذا السياق، وتلويح إسرائيلي بأن هذه الفرصة هي «الأخيرة» للتوصل إلى صفقة تبادل. يتزامن ذلك مع استمرار العدوان الإسرائيلي في شهره السابع حاصداً المزيد من الضحايا في مناطق مختلفة من قطاع غزة.

وفي اليوم الـ203 للحرب على غزة، طفت على السطح الجهود المصرية للتوصل إلى صفقة جديدة لتبادل الأسرى بين الاحتلال وحركة حماس، ووقف الحرب في غزة، مع ترويج إسرائيلي إلى أن الصفقة هي الفرصة الأخيرة لتأجيل عملية اجتياح رفح التي يهدد بها الاحتلال، والتقى وفد مصري أمس مسؤولين من جهتها، نقلت صحيفة يسرائيل هيوم عن وزير إسرائيلي كبير لم تسمّه، أن «هناك احتمالاً لصفقة بوساطة مصرية»، كما يوجد على الطاولة مقترح لـ«إلغاء العملية في رفح». وأضافت الصحيفة أن المسؤولين في الجانب الإسرائيلي، يميلون إلى عدم الكشف عن مزيد من التفاصيل في هذه المرحلة، لكن ثمة تخوّفات لدى الائتلاف الحاكم من تأجيل العملية التي كان من المقرر تنفيذها قريباً في رفح، مقابل إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة على مراحل، وتعهد إسرائيل بإنهاء الحرب. كما ذكرت الصحيفة أن مسؤولاً إسرائيلياً رفيعاً، بعد ذلك بهدف التوصل إلى اتفاق أكبر لإنهاء الحرب. وأضاف أن مصر أطلعت الولايات المتحدة والدول الأوروبية على معلومات استخبارية تظهر أن الهجوم على رفح سيشمل المنطقة بأكملها. وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية، أن إسرائيل أوضحت لمصر، بأن الأطراف أمام فرصة أخيرة للتوصل إلى صفقة وإلا فإن الجيش الإسرائيلي سيجتاح رفح. ونقل موقع والاه، عن مسؤول إسرائيلي كبير لم يسمّه، قوله إن إسرائيل أوضحت خلال المحادثات مع الوفد المصري الذي زار تل أبيب أمس، أنها مستعدة لمنح فرصة أخيرة للتوصل إلى صفقة، وفي حال عدم إحراز تقدّم فإنها ستشرع في عملية برفح. وقال المسؤول الإسرائيلي، وفقاً للموقع، إن «المحادثات مع المصريين كانت جيدة». وأضاف: «لقد أوضحت إسرائيل لمصر أنها جادة بشأن الاستعدادات للعملية في رفح. وكانت الرسالة الإسرائيلية أن هناك موعداً نهائياً واضحاً لدخول رفح وأن إسرائيل لن توافق على أي جولة محادثات أخرى لا تظل من ورائها، بغرض الاحتيال». وزعم المسؤول الإسرائيلي أن «إسرائيل أبدت مرونة كبيرة جداً في مختلف جوانب صفقة المختطفين، ومنحت الوسطاء المصريين الضوء الأخضر للمضي قدماً». وذكر أن إسرائيل مهتمة بالإفراج عن 33 محتجزاً موجودين في نظرها ضمن الفئة الإنسانية، في حين يكون عدد أيام وقف إطلاق النار وفقاً لعدد المحتجزين الذين سيتم إطلاق سراحهم. وقال «إن كانت حماس تريد صفقة إنسانية، فإن إسرائيل لن تكون العائق».

من جهتها، نقلت صحيفة يسرائيل هيوم عن وزير إسرائيلي كبير لم تسمّه، أن «هناك تعمل على الوصول إلى اتفاق لوقف النار في غزة، موضحاً أن مصر وبطلب من عدة أطراف جزء كبير من محور نتساريم بما يتيح حرية الحركة في ظروف صلاح الدين والرشيد الساحلي. كما أوضح أن الرؤية المصرية تقوم على وقف إطلاق نار يشمل تبادل أسرى وفترات هدوء بدون تبادل أسرى.

من جهتها تمنت حركة حماس، ما وصفته «بجهود الأشقاء في مصر ومساعيهم». وقال المتحدث باسم الحركة جهاد طه في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن هذا الحراك المصري يبرهن على مواصلة الجهود للوسطاء المصريين والقطريين للتوصل إلى اتفاق يأخذ بعين الاعتبار الموقف الوطني الفلسطيني لفصائل المقاومة الذي يتلبور بوقف إطلاق النار والانسحاب وعودة النازحين وإدخال القوافل الإغاثية والإعمار وصولاً إلى تبادل الأسرى. وأكد أن «التلويح بعملية عسكرية في رفح هو إمعان في ارتكاب المزيد من المجازر والجرائم بحق شعبنا، خصوصاً النازحين الذين قدرت أعدادهم بما يزيد على مليون نازح، بالإضافة إلى سكان المدينة الأصليين». وأكد أنه يجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته ومنع هذه العملية العسكرية. وأضاف: «سنبقى مفتحين على أي مقترح ومبادرة من شأنها وقف العدوان وتنفيذ ما ذكر من عناوين أساسية ضمن الموقف الوطني لفصائل المقاومة».

في هذا الوقت، كان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يقول عبر حسابه في منصة إكس إن «إسرائيل ستواصل شن حربها العادلة ضد إرهابيي الإبادة الجماعية لتحقيق النصر، ولن نتوقف أبداً عن الدفاع عن أنفسنا». وأضاف: «تحت قيادتي، لن تقبل إسرائيل أبداً أي محاولة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لتقويض حقها الأصيل في الدفاع عن النفس»، متابعاً أن «التهديد باعتقال الجنود والمسؤولين في الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط والدولة اليهودية الوحيدة في العالم أمر مثير للغضب، ونحن لن ننحني لذلك». وإذ شدد على أن «المحكمة الجنائية الدولية لن تؤثر على تصرفات إسرائيل»، فإنه اعتبر أنها «تشكل سابقة خطيرة تهدد الجنود والمسؤولين في كل الديمقراطيات التي تحارب الإرهاب الوحشي والعدوان الغاشم».

في غضون ذلك، علقت حركة حماس أمس على البيان الصادر عن البيت الأبيض والموقع من 18 دولة مساء الخميس، والذي دعا بصورة أساسية إلى إطلاق سراح الأسرى في قطاع غزة، معربة عن أسفها لـ«عدم تناول البيان قضايا أساسية لشعبنا الذي يرزح تحت وطأة حرب إبادة شاملة، وعدم تأكيده ضرورة الوقف الدائم لإطلاق النار، وانسحاب جيش الاحتلال من قطاع غزة، إضافة إلى الغموض الذي يكتنف بنوداً أخرى». وأكدت الحركة في بيان لها أمس أنها «منفتحة على أي أفكار أو مقترحات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات شعبنا العادلة وحقوقه، والمتمثلة بالوقف النهائي للعدوان عليه، وانسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة، والعودة غير المشروطة أو المقيّدة للنازحين إلى بيوتهم في محافظتي غزة وشمال غزة وكل مناطق القطاع، وإعادة الإعمار، ورفع الحصار وإمداد شعبنا بكل احتياجاته الإغاثية والإنسانية، والمُضيّ في إنجاز اتفاق جدّي لتبادل الأسرى». في موازاة ذلك، يُنتظر أن يصل في نهاية الأسبوع مسؤولون كبار عرب وأوروبيون إلى العاصمة السعودية الرياض لحضور الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي والمشاركة في لقاءات أخرى بشأن الحرب في غزة. ويُتوقع أن يبدأ الأحد الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يمتدّ على يومين ويُظهر جدول أعماله الرسمي مشاركة وزراء خارجية السعودية والأردن ومصر وتركيا. ومن المقرر أن تعقد الاثنين جلسة تتمحور حول حرب غزة على أن يشارك فيها رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد محمد مصطفى، ورئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي ومنسّقة الأمم المتّحدة للشؤون الإنسانية في غزة سيغريد كاغ. وسيكون وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه من بين المسؤولين الأوروبيين الذين يزورون الرياض خلال المنتدى تلعقد محادثات بشأن حرب غزة. وقال مصدر دبلوماسي لوكالة فرانس برس أمس إن «من المقرر عقد محادثات في الرياض مع نظراء سيجورنيه» الأوروبيين والأميركي والإقليميين بشأن غزة والوضع الإقليمي» مبدأياً، وأصلت قوات الاحتلال أمس قصفها العنيف على مختلف أنحاء قطاع غزة. وشن طيران الاحتلال الحربي غارات عنيفة في شمال مخيمي النصيرات والمغازي وبلدة الزوايدة وسط القطاع بالتزامن مع قصف مدفعي على المناطق الشرقية شمال القطاع. كما شن طيران الاحتلال غارات عنيفة على مسجد الصفا في حي التفاح بمدينة غزة، وعلى حيي الزيتون والشجاعية شرق المدينة. وأفيد عن استشهاد ثمانية فلسطينيين إثر قصف طائرات الاحتلال مجموعة من الفلسطينيين في حي تل الهوى غرب مدينة غزة. كما استشهد فلسطيني واصيب اثنان جراء قصف طائرة مجموعة من الفلسطينيين قرب المستشفى الإندونيسي في بيت لاهيا شمال قطاع غزة. واعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، امس الجمعة، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب الإسرائيلية إلى 34356 شهيداً و77368 إصابة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مضيفة في تقريرها اليومي أن الاحتلال ارتكب خمس مجازر ضد العائلات في قطاع غزة، وصل منها إلى المستشفيات 51 شهيداً و75 إصابة خلال 24 ساعة.

في سياق آخر، بدأت الولايات المتحدة بناء رصيف بحري في غزة، وفق ما أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أمس الأول الخميس. وقال المتحدث باسم البنتاغون بات رايد لصحافيين إنّه يُتوقّع تشغيل الرصيف اعتباراً من بداية مايو/أيار المقبل، مؤكداً أنّ «كلّ شيء يسير حالياً وفق الخطّة». من جهته، قال مسؤول عسكري أميركي كبير إنّ المساعدات ستصل أوّلا إلى قبرص حيث ستُفحص، على أن يتمّ إعدادها للتسليم. وأفادت وكالة الأناضول أمس الجمعة أن سفينة عسكرية أميركية، رست ليلة الخميس على بعد عدة أميال بحرية قبالة ساحل منطقة وادي غزة في وسط القطاع، للمشاركة في أعمال إنشاء الرصيف البحري.

دمار في رفح التي يواصل الاحتلال استهدافها (عبد الرحيم خطيب/الأناضول)

«والاه»: إسرائيل مستعدة لمنح فرصة أخيرة للتوصل إلى صفقة

نتنياهو: إسرائيل ستواصل شن حربها لتحقيق النصر

الحدث

تكثيف الجهود لمنع الحرب الشاملة

سيجورنيه في بيروت اليوم

تسعى فرنسا للجم التصعيد على الجبهة اللبنانية في الزيارة المرتقبة لوزير خارجيتها ستيفان سيجورنيه إلى بيروت اليوم

بيروت ـ ريتا الجمّال

تتواصل الجهود الأوروبية الأميركية لإعادة الاستقرار إلى الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وتعبيد طريق الحلّ الدبلوماسي لوقف إطلاق النار بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي وإبعاد شبح الحرب الواسعة الذي يخيّم بقوّة في الأيام الماضية في ظلّ تصاعد وتيرة العمليات العسكرية المتبادلة وارتفاع منسوب التهديدات الإسرائيلية بشنّ هجوم شامل على لبنان. في هذا الإطار، تأتي جولة وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه، الثانية إلى بيروت، اليوم السبت، في إطار محاولة معالجة الوضع في الجنوب اللبناني، وبحث الاقتراحات الفرنسية للتهدئة وإنهاء العمليات القتالية، مع تنامي المخاوف الدولية من انزلاق الأمور إلى حرب مفتوحة. وأول من أمس الخميس، ناقش رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي مع سفير فرنسا لدى لبنان هيرفيه ماغرو التحضيرات لزيارة سيجورنيه. وذكر المكتب الإعلامي لميقاتي أن «البحث جرى في الاقتراحات الفرنسية لمعالجة الوضع في جنوب لبنان والملف الرئاسي». وأشار مصدرٌ مقرّبٌ من ميقاتي، لـ«العربي الجديد»، إلى أن زيارة سيجورنيه «مهمة لمناقشة الجهود الدولية التي تبذل في إطار وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وعلى الجنوب اللبناني، ومتابعة المحادثات التي تجرى بهذا الشأن، كما سيصار إلى بحث موسّع في المبادرة الفرنسية للتهدئة».

ولفت المصدر إلى أن «لبنان يواصل اتصالاته مع الخارج ومباحثاته في إطار وقف العدوان، ويتلقى في السياق تحذيرات من خطورة الوضع وضرورة العمل على إبعاد الحرب، ولكنه على وقع التهديدات الإسرائيلية المستمرة بشنّ عدوان على لبنان، لم يتلقَّ ضمانات جدية لمنع حدوث ذلك».

وكان ميقاتي وقائد الجيش اللبناني العماد جوزاف عون التقيا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في باريس، في 19 إبريل/نيسان الحالي، في إطار الجهود المبذولة لنزع فتيل الحرب، ودعم المؤسسة العسكرية. وأعاد ماكرون تأكيد المبادرة الفرنسية بشأن الحل في الجنوب، التي قدمتها فرنسا في فبراير/شباط الماضي، مع بعض التعديلات التي تأخذ بعين الاعتبار الواقع الراهن والمستجدات. وتضمن الاقتراح الفرنسي بنوداً عدة، أبرزها دعوة «قوة الرضوان»، نخبة حزب الله، إلى الانسحاب مسافة تبعد 10 كيلومترات عن الحدود، وهدم المباني والمنشآت القريبة من الحدود، إلى جانب نشر ما يصل إلى 15 ألف جندي من الجيش اللبناني على الحدود الجنوبية.

من جهته، قال مصدر دبلوماسي في السفارة الفرنسية في بيروت، لـ«العربي الجديد»، إن «زيارة سيجورنيه تأتي في إطار جولة يقوم بها في المنطقة، وتندرج في سياق الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار سواء في غزة أو لبنان»، لافتاً إلى أن «هناك مخاوف دولية جدية من التصعيد الحاصل بين حزب الله وإسرائيل، وانفلات الأوضاع نحو حرب واسعة، وهو ما تخشاه فرنسا وتحاول العمل مع شركائها لتفاديه». ولفت المصدر إلى أن «وزير الخارجية الفرنسي سيبحث مع المسؤولين اللبنانيين، خصوصاً رئيس البرلمان نبيه بري، الاقتراحات الفرنسية والتعديلات التي طرأت عليها، ونأمل أن تلقى رداً إيجابياً في ظلّ خطورة الوضع». من جهته، اعتبر مصدرٌ نيابي في حزب الله، لـ«العربي الجديد»، أن «كل حراك، سواء الفرنسي أو الأميركي، في حال عودة عاموس هوكشتاين، أو الغربي والدولي بأكمله، لا يعنينا، ولا تؤثر فينا التحذيرات، فلتصبّ الجهود لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وقبل ذلك، لا بحث في أي موضوع»، مكرراً التأكيد أن «جبهة لبنان ستبقى مساندة لجبهة غزة».

ميدانياً، استهدف الطيران الحربي الإسرائيلي، أمس الجمعة، منزلاً في طيرحرفا، حيث أفيد عن جرح شخص. كما أغارت الطائرات الإسرائيلية على عيتا الشعب وحانين، مستهدفةً سيارة على طريق بلدتي الضهيرة والزلوطية. وقصف الاحتلال مدفعياً يارين والجبين وعلما الشعب والضهيرة.

وشهد ليل الخميس ـ الجمعة توتراً ميدانياً بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، بعد استهداف الحزب دورية إسرائيلية، ما أدى إلى مقتل شخص إسرائيلي، بحسب ما أفاد جيش الاحتلال. وأعلن حزب الله أن «المقاومة الإسلامية أعدت كميناً مركباً من الصواريخ الموجهة والمدفعية والأسلحة الصاروخية لقافلة مؤللة قرب موقع رويسات العلم في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة، ما أدى إلى تدمير اليتين». كما أعلن عن مهاجمة قوة إسرائيلية في موقع المالكية. من جهته، أكد جيش الاحتلال تعرض قواته لـ«إطلاق صاروخين مضادين للمدرعات من الجانب اللبناني باتجاه» مزارع شبعا، وأنه رد على مصادر النيران. كما أغار الاحتلال، ليل الخميس ـ الجمعة، على كفرشوبا وحولا، ودمّر منزلين وألحق أضراراً بأكثر من 35 منزلاً. وقصف مدفعياً شبعا ومركبا وكفرشوبا وحلتا بأكثر من 150 قذيفة إسرائيلية، كما قصف مدفعياً باب الثنية في الخيام ومحيط تلة حمامص. واستهدفت بلدة بارون بالقذائف الفوسفورية والقنابل المضيئة. وليل الخميس ـ الجمعة، هاجم حزب الله ثكنة زبدين في مزارع شبعا.

قُتل إسرائيلي بهجوم لحزب الله في مزارع شبعا مساء الخميس

مصدر فرنسي: مخاوف من انفلات الأوضاع إلى حرب واسعة

آثار القصف الإسرائيلي لشبعا، أمس (رامز دلاع/الأناضول)

شرق غرب

اعتقالات في تظاهرة أمام منزل غانتس

شهد محيط منزل الوزير في حكومة الحرب الإسرائيلية، بني غانتس (الصورة)، بمدينة روش هعاين (شرق مدينة يافا) أمس الجمعة، تظاهرة حاشدة بمشاركة عدد من أهالي المحتجزين الإسرائيليين لدى حركة حماس وداعمين لهم، طالبته بالانسحاب من الحكومة. وهتف المتظاهرون «توقفوا عن التطبيع مع الحكومة الدموية»، وأشعل بعضهم النار في الحي الذي يسكنه غانتس، ما أدى إلى اعتقال اثنين منهم.

(العربي الجديد)

استقالة متحدثة بالخارجية الأميركية رفضا لحرب غزة

قدّمت المتحدثة بالعربية باسم وزارة الخارجية الأميركية، هالة هاريت، استقالتها من منصبها احتجاجاً على سياسة إدارة الرئيس جو بايدن تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وهو قرار دخل حيز التنفيذ مساء الأربعاء الماضي. وقالت هاريت في منشور على «لينكد إن»: «قدّمت استقالتي بعد 18 عاماً من الخدمة المتميزة، اعتراضاً على سياسة الولايات المتحدة تجاه غزة»، داعية وأشنطن إلى اللجوء إلى خيار الدبلوماسية، قائلة: «بالدبلوماسية لا الأسلحة، كونوا قوة للسلام والوحدة».

(الأناضول)

شتاينماير: حل الدولتين مفتاح السلام

أكد الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير (الصورة)، أمس الجمعة، أن بلاده متفقة مع تركيا على أن السلام الدائم في الشرق الأوسط ممكن عبر حل الدولتين. وأوضح في تصريحات ببرلين، حول الزيارة التي أجراها إلى تركيا واستمرت من الاثنين إلى الأربعاء الماضيين، أن لديهم «وجهات نظر مختلفة مع تركيا بشأن الصراعات في الشرق الأوسط، لكن نتفق معها على أن السلام الدائم في الشرق الأوسط سيكون ممكناً من خلال حل الدولتين».

(الأناضول)

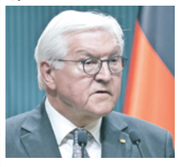

مسيرة في عمّان دعما لغزة

شارك آلاف الأردنيين، أمس الجمعة، في مسيرة حاشدة دعماً لغزة، انطلقت بعد صلاة الظهر من أمام المسجد الحسيني في وسط العاصمة عمّان، مندّدة بالإبادة الجماعية التي يتعرّض لها أبناء القطاع، وتأكيد دعم خيار المقاومة. كما ندّد المشاركون في المسيرة التي دعا إليها الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن، وأحزاب وقوى وطنية وشعبية، باشتراك الولايات المتحدة في العدوان تسليحاً ودعماً.

(العربي الجديد)

الجيش الأميركي يدفّر سفينة وطائرة مسيّرتين للحوثيين

أعلن الجيش الأميركي، أمس الجمعة، أنه دمّر مسيّرة وسفينة سطحية مسيّرة، اول من امس، في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين في اليمن، بعد أن أطلق الحوثيون صاروخاً باليستياً باتجاه خليج عدن. وقالت القيادة المركزية الأميركية في بيان إنه «لم يتم الإبلاغ عن وقوع أي إصابات أو أضرار من السفن الأميركية أو سفن التحالف أو السفن التجارية».

(فرانس برس)

خاص

مفوض «العشائر الفلسطينية»: أفشلنا مخطط نشر الفوضى بغزة

القاهرة ـ العربي الجديد

قال المفوض العام للهيئة العليا لشؤون العشائر الفلسطينية عاكف المصري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن كل نوايا الاحتلال الإسرائيلي وتصوراته عن اليوم التالي لانتهاء العدوان على قطاع غزة، التي تتضمن تشكيل «إدارات مدنية» في القطاع من العشائر والقيادات المحلية، مع احتفاظه بالجانب الأمني، لن تحدث أبداً وجميع العشائر في قطاع غزة أفشلنا مخططات الاحتلال لنشر الفوضى، إذ كانت حكومة الاحتلال تريد مواجهة بين العائلات والأجهزة الشرطية في غزة من أجل إدخال المساعدات لإحداث حرب أهلية، لكن كان لدى شعبنا الوعي الكافي والحس الوطني الذي أفشل تلك المخططات. وحول ما أثير بشأن محاولة قوة أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله الدخول إلى قطاع غزة بالتنسيق مع الاحتلال، قال المصري إن «الهيئة لم يكن لها أي علم بما حدث أو بالمساعدات التي جاءت من طرف تلك القوة، ولم يحدث أن سعى أي من القيادات في السلطة للتنسيق معنا كعشائر من أجل تلك الخطوة».

وشدّد مفوض العشائر الفلسطينية في غزة على أن «أي شيء يدخل القطاع يجب أن يكون بالتنسيق مع أهل غزة، واللجان الشعبية المشكلة من العشائر الفلسطينية والفصائل الموجودة في القطاع». وأشار المصري إلى أن «الهيئة العليا لشؤون العشائر هي الجسم الأكبر والمكوّن الوطني المعروف وغير المحسوب على أي جهة سياسية فلسطينية»، قائلاً إن «هناك بعض المكونات لحركة حماس وأخرى لحركة الجهاد الإسلامي، ولكن أخيراً فوجئنا بترويج جهات مشبوهة بيانات مزوّرة باسم العشائر، تتهم حركة حماس بالمسؤولية عن الوضع الكارثي في غزة، ولأسف تورطت بعض وسائل الإعلام العربية في الترويج لتلك البيانات المزورة من دون التأكد من صحتها، على الرغم من أنه يبدو لأي ذي عقل أنها لا تخدم سوى الاحتلال». وعن نظرة المواطنين في غزة إلى حركة حماس والمقاومة بعد ستة أشهر من العدوان الإسرائيلي، ومحاولات تلك الجهات الوقيعة بين المقاومة والمواطنين، شدّد المصري على أنه «نحن، بصفتنا عشائر وأبناء العائلات، نحمّل كل ما يجري في غزة للاحتلال الإسرائيلي، ولو كانت هناك إعادة تقييم لما حدث، فإن هذا التقييم سابق لأوانه، لأن الأولوية هي وقف المجزرة وحرب الإبادة ضد أبناء شعبنا وإدخال المساعدات وإيواء النازحين وإعادة إعمار القطاع». وعن رأيه في الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة محمد مصطفى، ومدى قدرتها على تحقيق الوحدة ولمّ الشمل الفلسطيني، قال المصري إن «العشائر موقفنا واضحاً في هذا الموضوع، إذ نعتبر أن تلك الحكومة تعزّز من استمرار الانقسام الفلسطيني، لأنها تمثل جهة واحدة، ومن ثم ندعو لتشكيل حكومة وفاق وطنية موحدة من كل الفصائل، لحين إجراء الانتخابات العامة».

وأضاف المصري: «لا أعتقد أن هناك شخصية أو مكوّناً حزبياً أو فصائلياً سيكون بمقدوره وحده أن يكون مقبولاً لدى الشارع الفلسطيني بالكامل، فالقبول لدى المواطن الفلسطيني ولدى قطاع غزة هو حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل الفصائل الفلسطينية، فنحن مطلبنا الرئيسي والمباشر تشكيل قيادة موحدة تكون مهمتها التجهيز للانتخابات». وبشأن مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى التي كانت آخر جولة لها في القاهرة، والمطالب المعلنة من جانب «حماس»، أكد مفوض العشائر الفلسطينية أن «المطالب التي تتبناها المقاومة ممثلة في الشروط الأربعة، بوقف إطلاق النار وانسحاب جيش الاحتلال من غزة وإعادة الإعمار ودخول المساعدات، هي مطالب كل الشعب الفلسطيني، ولا نعتقد أن هناك فلسطينياً يعارض هذه المطالب».

فتاة من العشائر في غزة، أكتوبر 2018 (مصطفى حسونة/الأناضول)

رصد

هوس بن غفير بالمليشيات يمتد إلى الخارج

لم يكتف وزير الأمن القومي الإسرائيلي ايتمار بن غفير بتسليح المستوطنين، بل إنه يريد تطبيق هذا الأمر على اليهود في الخارج

حيفا ـ العربي الجديد

كثيراً ما يطل وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير بتصريحات ومنشورات ومقاطع فيديو مثيرة للجدل، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي، من بينها دعوته أخيراً إلى إقامة مليشيات لحماية اليهود الموجودين في الخارج، في ظل الاحتجاجات الغاضبة الرافضة للحرب على غزة خاصة في الجامعات الأميركية.

ويبدو أن بن غفير مهووس بالمليشيات، ولا يكتفي بها في حدود دولة الاحتلال، بأشكال مختلفة، بل يريدها في الخارج أيضاً، وهو ما يعيدنا إلى مواقف ومحطات سابقة، برزت فيها سعادته الغامرة بالمليشيات وتوزيع السلاح. ولم يتوقف الأمر عند بن غفير فحسب، فأينه شوقال تعرض أكثر من مرة لانتقادات بسبب مواقف جدلية أيضاً، منها دعوته عبر فيديو، الأربعاء الماضي، لانهيال على المتظاهرين الإسرائيليين المطالبين بإعادة الأسرى في قطاع غزة بالهراوات وتحطيمهم. وأعلن بن غفير الأب، الأربعاء الماضي، أنه يفحص إقامة مركز إرشاد ودعم في الشرطة الإسرائيلية لمنح التوجيه المهني والتدريب والمعرفة المهنية لإقامة فرق حراسة مسلحة محلية في الجاليات اليهودية حول العالم. وتنص خطة بن غفير على إقامة مجموعات حراسة محلية في الجاليات اليهودية تعمل على حراسة مؤسساتها، وفق نموذج فرق الحراسة المسلحة في إسرائيل، التي داب على توسيع رقعتها وتسليحها في كل مستوطنة أو بلدة، للتدخل السريع لدى وجود حدث أمني أو الشعور بتهديد ما، والتي يمكن أن تشكّل فعلياً خطراً على حياة فلسطينيي الداخل، بإطلاق النار عليهم من دون مبرر، بمزاعم أمنية. وأوضح بن غفير، في رسالة إلى المفتش العام للشرطة الإسرائيلية كوب شبتاي، أن دور الشرطة الإسرائيلية في ما يتعلق بالجاليات اليهودية في الخارج هو توفير «برامج تدريب وإرشاد ومعرفة مهنية أمنية وتكنولوجية وإسرائيلية، وربما أيضاً وسائل حماية تكنولوجية وفق التمويل الذي سيتوفّر، لمساعدة الجاليات والمنظمات اليهودية في بناء فرق كهذه وتفعيلها مهنياً». وذكر أن المقصود هو «خطة تُفعّل بالتنسيق التام مع الشرطة المحلية والسلطات ذات الصلة»، في حين «توفّر شرطة إسرائيل المعرفة والتدريب والوسائل التكنولوجيّة المساعدة فقط».

وأوعز إلى قائد الشرطة بالعمل على وضع خطة الطوارئ هذه بأسرع وقت ممكن، معللاً ذلك بأن «الحرب (على قطاع غزة) لن تنتهي قريباً، فيما مد الأحداث المعادية للسامية في العالم في تصاعد مستمر ومقلق». في المقابل، وجه عدد كبير من الإسرائيليين انتقادات لاذعة إلى الوزير بسبب اقتراحه، كما انتقد بعضهم طريقة تعامل وسائل الإعلام الإسرائيلية مع الموضوع. وجاءت الكثير من التعليقات منتقدةً ليس الوزير فقط، وإنما الشرطة، حتى دولة الاحتلال، في ظل الإخفاقات الكبيرة التي دأب الجيش على تسويقها على أنها انتصارات في فترة الحرب. وعلى الرغم من أن الكثير من مواقف بن غفير وتصريحات قد تبدو غير واقعية، لكن لا يمكن تجاهل تأثيره داخل الحكومة الإسرائيلية، كما لا يمكن تجاهل استطلاعات الرأي، حيث منحه آخر استطلاع لصحيفة معاريف، والذي نُشرت نتائجه أمس الجمعة، تسعة مقاعد في الكنيست. ويتهم بن غفير بأنه يسعى دائماً للعناوين وهذا ما يفسّر الكثير من تصريحاته، حتى إنه يلقّب بـ«وزير التيك توك»، وهو لقب استخدمه رئيس المعارضة يائير لبيد. ومن المؤشرات على هوسه بالمليشيات والسلاح، دخل بن غفير في خلاف مع الشرطة الإسرائيلية، وأثار جدلاً بطلبه فصل «الحرس القومي»، الذي أقامته دولة الاحتلال تحسباً لأحداث مثل هبة الكرامة في مايو/ أيار 2021 في الداخل والضفة الغربية المحتلة، عن الشرطة، ليكون تحت سلطته مباشرة، وهو ما وصفته صحيفة هآرتس العبرية في افتتاحيتها يوم 26 يناير/ كانون الثاني 2023 بأن «بن غفير يريد مليشيا»، مضيفةً أن «بن غفير يشق الطريق لإقامة مليشيا مسلّحة موازية، غير خاضعة للشرطة، مليشيا تنافس الجيش الإسرائيلي في الضفة، ويحدد أهدافها، وقواعد سلوكها وأوامر إطلاق النار الخاصة بها، من يحمل بيده (في إشارة إلى بن غفير) حزمة المتفجرات التي يمكنها إشعال الأوضاع». ولم يتوقف الأمر عند «الحرس القومي»، وإنما يعمل بن غفير على تسليح الإسرائيليين وتسهيل الحصول على رخصة سلاح، وهو الأمر الذي اكتسب زخماً كبيراً في الأشهر الأخيرة، خصوصاً بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، هذا علاوة على إقامة فرق حراسة مسلّحة من المستوطنين، وصولاً إلى فكرته الغابرة للحدود بإقامة مليشيات في الخارج. والأخطر من كل هذا أن تسليح الإسرائيليين والتحريض المتواصل منه على الفلسطيني الداخل، وتحريض المستوطنين في الضفة الغربية، تجعل من الضغط على الزناد وإطلاق النار على الفلسطيني وقتله عملية سهلة ومدعومة من وزير في الحكومة.

يفحص بن غفير إقامة مركز إرشاد لتسليح اليهود حول العالم

الحدث

تناغم مع الحملة الإسرائيلية... وترامب يستغلها لتبرير عنف اليمين المتطرف

تظاهرات الجامعات بمرمى الهجمات

يتواصل الحراك المؤيد لفلسطين في الجامعات الأميركية، متحدياً الشرطة والحكومة الأميركية ومحاولات وصمه بالإرهاب. وبينما يبتكر المنظمون طرقاً لمقاومة القمع، بدأ عدد من الجامعات بإعلان إلغاء حفلات التخرج، علماً أن الأسباب ترتبط بالانقسامات حول الحرب، وقمع أصوات المتخرجين المؤيدين لفلسطين

مع استمرار موجة الاحتجاجات الطلابية في الولايات المتحدة للمطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي يقترب من إتمام شهره السابع، تواجه هذه الاحتجاجات هجوماً مضاداً، بدأ يرتفع وينعت الحراك بـ«الغوغاء المؤيدة لحركة حماس»، وبمجموعة الإرهابيين، والصادر خصوصاً عن الجمهوريين، الأمر الذي قد يشكل عامل ضغط على هذه المجموعات، التي بدأت تواجه أيضاً قمع الشرطة التي تنفذ حملة اعتقالات أيضاً بحقّ ناشطيها. من جهتها، تواصل إدارة الرئيس جو بايدن، محاولة الموازنة بين ضرورة إخماد هذا الحراك، بسبب ما ترى فيه من معاداة للصهيونية، ما يضر بإسرائيل، وهو ما يدفعها لوصمه بمعاداة السامية، وبين مراعاة الجيل الشاب، الذي صوّت أكثر من 60 في المائة منه عام 2020، لبايدن.

وبدأت في الولايات المتحدة تعلو الأصوات الجمهورية، والمحافظة، المتهجمة على الحراك الطلاب الداعم لغزة، ومنها ما قد يكون ضمن حملة منسقة لوصم الحراك والضغط عليه، وأكبر المتهجمين، الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي كان تعامل في آخر عام من ولايته (2016 – 2020)، مع حراك «حياة السود المهمة»، بطريقة مشابهة، وبعنصرية فاقعة، جعلته يخسر نسبة كبيرة من أصوات الأقليات. وهذه المرة، لا يبدو أن ترامب راغب في خسارة أصوات اللوبي الإسرائيلي، أو الإنجيليين المتشددين، ما يفسّر معاداته السريعة للحراك الطلابي، الذي يميل من دون شك بمعظمه لليسار، أو الجناح التقدمي بالحزب الديمقراطي، ومنهم الكثير من اليهود الأميركيين الرافضين لسياسة إسرائيل. وهؤلاء كان سبق أن اتهمهم ترامب بالكراهية لدينهم.

وبعدما وصف قبل أيام احتجاجات الجامعات بأنها «عار»، ندّد الرئيس الأميركي السابق أول من أمس، بهذه الاحتجاجات المؤيّدة للفلسطينيين مجدداً، قائلاً إن مسيرة اليمين المتطرف الشهيرة في شارلوتسفيل (فيرجينيا) عام 2017 «لا تُمثّل شيئاً» مقارنة بـ«مستوى الكراهية» الذي يتخلل احتجاجات الجامعيين. وأضاف: «لدينا كراهية كبيرة». وتجمّع فرجينيا في 11 أغسطس/آب عام 2017 كان بدأ بمسيرة للنازيين الجدد ولأعضاء في جماعة «كو كلوكس كلان». وفي اليوم التالي، اندلعت اشتباكات بين هؤلاء المؤيدين لتفوق العرق الأبيض ومتظاهرين مناهضين للعنصرية. وقاد أحد المتعاطفين مع النازيين الجدد سيارته نحو حشد من المتظاهرين المناهضين، ما أسفر عن مقتل شابة وإصابة 19 آخرين. في ذلك الوقت، ندّد ترامب بالعنف «من كلا الجانبين»، ما أدى إلى اتهامات به بالتعاطف مع اليمين المتطرف.

وبالإضافة إلى ترامب، خرجت وجوه جمهورية محافظة في الكونغرس والإعلام الأميركي للتنديد بحراك الجامعات وربطه بالإرهاب. وقال النائب الجمهوري رودي ياكيم، في تعليق على «إكس»: «الطلاب وأهلهم ينتظرون التخرج، واليوم بسبب الغوغاء الداعمة لحماس، لن يتمكنوا من ذلك. هذا الأمر يجب ألا يحصل في أميركا». وعلى طرف الحكومة الأميركية، رفضت الخارجية الأميركية أول من أمس، اعتبار

من حراك جامعة جورج واشنطن أول من أمس (مصطفى ياسم/الأناضول)

حراكان في برلين وباريس

شهدت العاصمة الألمانية برلين، أمس الجمعة، تظاهرة رفضاً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وتجمع عشرات المتظاهرين، في إحدى ساحات العاصمة الألمانية، ومددت الشرطة إلى اعتقال عدد منهم أثناء تفريقها متظاهرين نصبوا خياماً على الطريق. وفي العاصمة الفرنسية باريس، أغلق طلاب مداخل جامعة سيانس بو، احتجاجاً على حرب غزة، مطالبين الجامعة بإدانة التصرفات الإسرائيلية في تحرك مماثل لتظاهرات الجامعات الأميركية.

يواصل الطلاب المعتصمون في جامعة كولومبيا حراكهم

ساندرز: تسليط الضوء على المجازر ليس معاداة للسامية

بالإرهاب. وقال النائب الجمهوري رودي ياكيم، في تعليق على «إكس»: «الطلاب وأهلهم ينتظرون التخرج، واليوم بسبب الغوغاء الداعمة لحماس، لن يتمكنوا من ذلك. هذا الأمر يجب ألا يحصل في أميركا». وعلى طرف الحكومة الأميركية، رفضت الخارجية الأميركية أول من أمس، اعتبار الرسالة التي وصف فيها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أول من أمس التظاهرات الطلابية بأنها مروعة، تدخلا أجنبيا في السياسة الداخلية، بحسب نائب المتحدث باسم الوزارة فيدانت باتيل. لكن السيناتور التقدمي بيرني ساندرز هاجم نتنياهو بقوة رداً على تصريح الأخير، إذ رأى أن «تسليط الضوء على مجازر الحكومة الإسرائيلية المتطرفة التي قتلت أكثر من 34 ألف فلسطيني، 70 بالمائة منهم من النساء والأطفال، وجرحت أكثر من 77 ألفا، خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، ليس معاداة للسامية أو تأييدا لحماس». وأضاف موجهاً كلامه إلى نتنياهو: «لا تستهزئ بذكاء الشعب الأميركي عبر مساعيك صرف انتباهنا عن السياسات العسكرية الفاشلة وغير الأخلاقية لحكومتك المتطرفة والعنصرية». وأردف: «لا تستخدم معاداة السامية لصرف الانتباه عن الاتهامات التي تواجهها من المحاكم الإسرائيلية (في قضايا فساد)، محاسبتك على أفعالك ليست معادية للسامية». إلى ذلك، لم يتمكن بعد الضغط على الحراك الطلابي الداعم لغزة في الجامعات الأميركية، من إخماده، ما دفع إلى إعلان عدد من الجامعات تأجيل حفلات التخرج هذا العام.

وأمس الجمعة، واصل الطلاب المحتشدون في مخيم بجامعة كولومبيا (نيويورك)، اعتصامهم لليوم العاشر، بينما يتصارع الإداريون والشرطة في حرم الجامعات من كاليفورنيا إلى كونيتيكت مع كيفية التعامل مع الاحتجاجات التي شهدت مشاجرات مع الشرطة واعتقال المئات. وهدّدت إدارة كولومبيا أول من أمس بـ«خيارات أخرى» غير الحوار، إذا ما فشل. وبعد نصب خيمة في جامعة إنديانا بلومنغتون، اقتحمت الشرطة الخميس بالدروع والهراوات المتظاهرين واعتقلت 33 منهم. وفي جامعة كونيتيكت، مزقت الشرطة خياماً واعتقلت شخصاً. وفي جامعة ولاية أوهايو، اشتبكت الشرطة مع متظاهرين. وقال المتحدث باسم الجامعة بنجامين جونسون، إن أولئك الذين رفضوا المغادرة بعد التحذيرات تمّ اعتقالهم ووجهت إليهم تهم جنائية بالتعدي على ممتلكات الغير. أما جامعة ولاية كاليفورنيا للفنون التطبيقية، هوموبولت، فتجري مفاوضات مع طلاب متحصنين داخل مبنى الحرم الجامعي منذ الاثنين الماضي، رفضوا إخراجهم. وفي جامعة سيتي كوليدج أوف نيويورك، تم إجراء «تدريب أمني» بين الطلاب. وفي إيمرسون كوليدج في بوسطن، ربط الطلاب أذرعهم لمقاومة الضباط. وأول من أمس، انضم منظمو حركة «غير ملتزم» السياسية لعدم التصويت للرئيس جو بايدن في الانتخابات بايدن إلى حراك جامعة ميشيغن. وتدق الساعة مع اقتراب احتفالات التخرج في مايو/أيار المقبل، ما يزيد الضغط على الجامعات لإخلاء التظاهرات. وأول من أمس، أعلنت جامعة جنوب كاليفورنيا إلغاء حفل التخرج المقرر في 10 مايو، وذلك بعد يوم من اعتقال أكثر من 90 متظاهراً في الحرم الجامعي. في غضون ذلك، ليس التيار المحافظ وحده من يحاول وصم الحراك، إذ اعتبر وزير التعليم ميغيل كاردونا أول من أمس، أن السلطات لن تتسامح مع الكراهية أو التمييز أو التهديد بالعنف. من جهتها، أعلنت منظمة «فلسطين القانونية» الأميركية أول من أمس قدمت شكوى اتحادية متعلقة بالحقوق المدنية ضد جامعة كولومبيا عقب اعتقال عشرات المحتجين المناهضين لحرب غزة.
(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول)

رصد

مستوطنون متدينون في الخليل، أول من أمس (عادل وزوز/الأناضول)

طعن في الرملة وتحشيد المستوطنين في الأقصى

القدس المحتلة، نابلس
العربي الجديد

أدّى الاف الفلسطينيين، صلاة الجمعة، أمس، في المسجد الأقصى بالقدس المحتلة، على الرغم من إجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلي التي فرضت قيوداً مشدّدة على دخول المصلين، وعزّزت إجراءاتها على أبواب الأقصى وفي البلدة القديمة من القدس، في حين أصيبت إسرائيلية في الرملة بالداخل الفلسطيني المحتل بعملية طعن. وأدّى 45 ألف فلسطيني، صلاة الجمعة، أمس، في الأقصى، رغم إجراءات الاحتلال المشدّدة خلال فترة عيد الفصح اليهودي، الذي يترافق مع عنف المستوطنين. وكان لافتاً حشد المستوطنين لاقتحامات الأقصى، في أيام الفصح اليهودي الذي بدأ الثلاثاء الماضي، ويستمر 8 أيام، وسط محاولات عدة لإدخال القرابين الحيوانية، وذبحها في باحات الأقصى، في ظل الحديث المستمر عن ذبح البقرات الخمس بحسب المعتقدات اليهودية، ويؤكد مسؤولون أن الفصح اليهودي بات مناسبة للعنف ضد الفلسطينيين ومحاولات إحكام السيطرة الاستيطانية على القدس والمسجد الأقصى.

ورأى وكيل وزارة شؤون القدس سعيد يقين، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التاريخين القديم والحديث لم يشهدا أن استغل أول من أمس، أن السلطات ضد الشعوب الواقعة تحت سلطات الاستعمار كما قامت بذلك إسرائيل، والهدف أن تستغل الأعياد اليهودية بشقيها الديني والرسمي لإلحاق الأذى المنظم والمبرمج بالقدس خاصة وبفلسطين عامة». واعتبر أن «المقصود بهذا العنف الديني هو ترويض الفلسطينيين في مدينة القدس للقبول بالوجه اليهودي للمدينة المقدسة الذي يريدون فرضه قسراً على المدينة».

وأبرز ما تقوم به الجمعيات الاستيطانية، حشدها المستمر لتصعيد الاقتحامات للأقصى، والتي تتم بحماية قوات الاحتلال، عدا عن الدعوات الاستيطانية المستمرة لإدخال القرابين الحيوانية إلى المسجد. ومنذ أن بدأ عيد الفصح اليهودي الثلاثاء الماضي، اقتحم نحو ثلاثة آلاف مستوطن باحات الأقصى، في حين ضبط حراس المسجد، ونشطاء، محاولات لإدخال مستوطنين القرابين الحيوانية إلى الأقصى، وصلت إلى نحو 20 محاولة حتى يوم أمس، وزعمت شرطة الاحتلال أنها اعتقلت عدداً منهم.

في غضون ذلك، واصلت قوات الاحتلال أمس، اقتحاماتها في الضفة الغربية، إذ اقتحمت قوة خاصة من جيش الاحتلال مبنى سكنياً في شارع القدس في مدينة الرملة، بالداخل المحتل، بزعم الاشتباه بتنفيذه عملية طعن في شارع هارودف بالرملة، أدت إلى إصابة إسرائيلية (19 عاماً) بجروح خطيرة. وأوضحت شرطة الاحتلال، في بيان لها، أن مُسلّحاً إسرائيلياً هو من أطلق النار على المشتبه به.

شرق غرب

«قسد» تنهي حصارا في ريف دير الزور

انسحبت مجموعات عسكرية وأمنية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وقوى الأمن الداخلي (الأسايش) من عدة بلدات بريف دير الزور الغربي، شرقي سورية، أمس الجمعة، وذلك بعد حصار دام لأيام، نتيجة محاولة اغتيال تعرض لها أحد كوادر حزب العمال الكردستاني في المنطقة. وقال الناشط وسام العكيدي إن «قسد» انسحبت من قرى الحصان والجنينة وشقرا والجيعة بريف دير الزور الغربي، بعد حصار دام لأربعة أيام، اعتقلت خلاله عدداً من الشبان، قبل الإفراج عن بعضهم.
(العربي الجديد)

الموعد لمنفذة تفجير إسطنبول

حكم القضاء التركي، أمس الجمعة، بالسجن المؤبد على أحلام البشير (الصورة)، منفذة التفجير في شارع الاستقلال بإسطنبول في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وجاء ذلك خلال جلسة النطق بالحكم في المحكمة الجنائية الـ13 بإسطنبول، والتي حضرها 5 متهمين من أصل 36 متهماً، بينهم البشير التي نفذت التفجير بتعليمات من حزب العمال الكردستاني وفق قرار المحكمة.
(الأناضول)

توصية بزيادة ميزانية السويد العسكرية

أوصت لجنة الدفاع البرلمانية في السويد، أمس الجمعة، بأن تزيد البلاد ميزانيتها العسكرية بنحو 54 مليار كرونة (5 مليارات دولار) حتى عام 2030 لتعزيز دفاعاتها الجوية وزيادة عدد المجندين. وذكر التقرير أن عضوية البلاد في حلف شمال الأطلسي «ناتو» والوضع الأمني الخطير يتطلبان طموحات أعلى، إذ «لا يمكن استبعاد وقوع هجوم مسلح ضد السويد أو حلفائنا».
(أسوشييتد برس)

الفيليبيين تقتل عنصرا من «أبو سياف»

أعلن مسؤولون أمنيون، أمس الجمعة، أن قوات فيليبينية قتلت نوابي عبد السيد، وهو أحد مسلحي جماعة أبو سياف، الأربعاء الماضي في جزيرة باسيلان. وعبد السيد كان متورطاً في عمليات قطع رؤوس سابقة، شملت عشرة من عناصر مشاة البحرية الفيليبينية وفيتناميين اثنين كانا مختطفين، في اشتباك في الجنوب، وفق المسؤولين. وذكرت الشرطة أن عبد السيد شارك في هجمات ضد القوات الحكومية في عام 2022.
(أسوشييتد برس)

استقالة رئيس البرلمان الفيتنامي

أفادت صحيفة «في إن إكسبريس» الحكومية الفيتنامية الإلكترونية، أمس الجمعة، باستقالة رئيس البرلمان الفيتنامي فونغ دينه هيو (الصورة) من منصبه. وهو أحدث عضو بارز في الحكومة يغادر منصبه وسط حملة مستمرة لمكافحة الفساد. تأتي استقالة هيو بعد أيام من اعتقال مساعده فام تاي ها بتهمة استغلال منصبه وسلطته لتحقيق مكاسب شخصية، وفقا لوسائل إعلام حكومية. وذكرت الصحيفة أن المحققين وجدوا أن هيو «انتهك لوائح الحزب الشيوعي (الحاكم)، وأن انتهاكاته أثرت على سمعة الحزب والدولة ونفسه». كان هيو رئيسا للجمعية الوطنية الفيتنامية لأكثر من ثلاث سنوات.
(أسوشييتد برس)

تقرير

إسرائيل تستشعر سيرها نحو مصير «الدولة المنبوذة» ثقافياً وأكاديمياً

فشلت إسرائيل في تكريس سرديتها على أنها الضحية، وهو ما تُظهره مقاطعة دولية غير رسمية لها، تبرز خصوصاً في الجوانب الأكاديمية والفنية والثقافية. أسوأ السيناريوهات بالنسبة إلى تل أبيب، تحوّلها إلى نسق جنوب أفريقيا أيام الفصل العنصري

حيفا ـ **أمطانس شحادة**

بعد مرور أكثر من 200 يوم على بدء حرب الإبادة في غزة، بدأ عدّ من المحلّلين الإسرائيليين، التحذير من خطورة الحالة الاستراتيجية الحالية لإسرائيل، ومن احتمال حصول فشل خطير في وضع الأمن القومي الإسرائيلي. أجواء الأحباط تتزايد يومياً في الإعلام الإسرائيلي، وتكثر التقارير عن إسقاطات الحرب على تراجع مكانة إسرائيل الدولية وعن حجم آثار المقاطعة غير الرسمية لإسرائيل، التي بدأت تؤرق، على سبيل المثال لا الحصر، المؤسسات الأكاديمية والثقافية والفنية.

في مقال موسع للمؤرخ الإسرائيلي يوڤال نواح هراري، ذي السمعة العالمية والمتخصص بالتاريخ العسكري، نشر في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية بتاريخ 18 إبريل/نيسان الحالي، تحت عنوان «هل ستموت نفسي مع فلسطيني غزة؟ إذا لم نقم بتغيير جذري، فإننا نتجه نحو هزيمة تاريخية»، عرض الرجل صورة سوداوية لواقع ومستقبل إسرائيل نتيجة لسوء قيادتها الحالية. كتب هراري أنه «في الأيام المقبلة، سيكون على إسرائيل اتخاذ قرارات سياسية تاريخية، يمكن أن تحدد مصيرها ومصير المنطقة برمتها لأجيال مقبلة. للأسف، أثبت (رئيس الحكومة الإسرائيلية) بنيامين نتنياهو وشركاؤه مراراً وتكراراً أنهم غير مؤهلين لاتخاذ مثل هذه القرارات. السياسة التي اتبعوها لسنوات عديدة هي التي قادت إسرائيل إلى الهاوية. وحتى الآن لم يظهروا أي ندم على أخطاء الماضي، أو أي استعداد لتغيير الاتجاه».

صحيح أن أهداف إسرائيل كانت، بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إطلاق سراح المختطفين ونزع سلاح حركة «حماس»، لكنها لم تكن الأهداف الوحيدة وفقاً لهراري. ففي «ضوء التهديد الوجودي الذي تشكّله إيران وعملاء الفوضى التابعون لها، كان على إسرائيل أيضاً أن تعزّز التحالف مع الديمقراطيات الغربية، والتعاون مع العناصر المعتدلة في العالم العربي وتؤسس نظاماً إقليمياً مستقراً، لكن حكومة نتنياهو تجاهلت كل هذه الأهداف، وبدلاً من ذلك سعت إلى الانتقام. غير أنه لغاية الآن، لم تنجح إسرائيل في إطلاق سراح جميع المختطفين ولم تقضِ على حماس. بل تسببت، عن قصد، في وقوع كارثة إنسانية هائلة على 2,3 مليون فلسطيني في قطاع غزة، ما أدى إلى تقويض الأساس الأخلاقي والسياسي لوجود دولة إسرائيل». وتابع: «إذا لم نقم بتغيير جذري في تعاملنا مع الفلسطينيين، فإن غطرستنا ورغبتنا في الانتقام ستقودانا إلى هزيمة تاريخية». وتساءل: «إلى متى تستطيع إسرائيل البقاء كدولة منبوذة؟ في أفضل السيناريوهات يمكن أن تتحول إسرائيل إلى كوريا الشمالية في الشرق الأوسط». طبعاً يكتفي هراري بتحميل نتنياهو وحكومته مسؤولية الكارثة التي ستحل بإسرائيل، من دون أن يربط ذلك بأصول الصراع والاحتلال.

أحد أبرز الجوانب التي توضح تراجع مكانة إسرائيل الدولية، وتحولها إلى دولة منبوذة، هي بداية حملات مقاطعة، ولو غير رسمية، في جوانب مهمة جداً كانت تستعملها إسرائيل لترويج وتسويق مشروعها وتعزيز مكانتها في العالم، منها العلاقات الأكاديمية الدولية، والفعاليات الثقافية والفنية الإسرائيلية في العالم. في كلا المحورين، هناك تراجع كبير لإمكانيات التعاون بين فعاليات إسرائيلية ودولية، ومقاطعة غير رسمية للعديد من الفعاليات وإلغاء مشاريع تعاون قائمة.

بتاريخ 11 إبريل الحالي، نشر الصحافي أور كشتي تقريراً موسعاً في «هآرتس»، حول مقاطعة الأكاديمية الإسرائيلية عالمياً، قال فيه «إن هناك حالات طرد للعلماء من المجموعات البحثية الدولية، وإلغاء دعوات لمؤتمرات، وتجميد تعيينات، وإنهاء التعاون الأكاديمي، ورفض المقالات العلمية لأسباب سياسية، وتخريب محاضرات، ورفض المشاركة في إجراءات ترقية أعضاء هيئة التدريس الإسرائيليين، وكذلك مقاطعة جماعية للأكاديميين وللمؤسسات وإنهاء التعاون». كشتي الذي حاور 60 باحثاً من الجامعات الإسرائيلية، قال: «لا مجال للشك: إسرائيل تواجه مقاطعة أكاديمية غير مسبوقة وتزداد صرامة».

المقاطعة تشمل جوانب تستعملها إسرائيل لترويج مشروعها

يجد صنّاع الأفلام من إسرائيل أنفسهم منبوذين ومرفوضين

التعاون مع أكاديميين إسرائيليين، ويرسلون رسائل توضح أن أسباب الرفض نابعة من تصرفات إسرائيل والحرب على غزة. وقد أجمع الأكاديميون الإسرائيليون على أن الوضع الراهن لا سابق له، وأن ما يحدث يشكل تهديداً جدياً على القدرات البحثية والأكاديمية للباحثين الإسرائيليين، وإلى تجفيف موارد وأدوات العمل الأكاديمي الإسرائيلي.

البروفيسورة ملئات شامير، نائبة رئيس جامعة تل أبيب والمسؤولة عن التعاون الأكاديمي الدولي، قالت إن «السيناريو الإيجابي هو أن نعود في وقت قصير إلى الوضع السابق ونستعيد مكانتنا في العالم. بالرغم من أن ذلك مستبعد حالياً، السيناريو الأسوأ هو أن نسير في اتجاه حالة جنوب أفريقيا أيام نظام الفصل العنصري».

في 18 إبريل الحالي، نشرت صحيفة «هآرتس» تقريراً موسعاً لعدد من الصحافيين جاء فيه أن مقاطعة الإنتاج الفني والثقافي الإسرائيلي بدأت منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في مهرجان للسينما في العاصمة الهولندية أمستردام، بحيث احتج عدد من الداعمين للقضية الفلسطينية على مشاركة فيلم إسرائيلي في المهرجان. في الأشهر التالية، ازداد الوضع سوءاً. واليوم، يتعيّن على كل مهرجان سينمائي مهم تقريباً التعامل مع التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، وكل مشاركة لفيلم إسرائيلي أو لمبدعين إسرائيليين، يتم تصنيفها مسبقاً على أنها فضيحة محتملة. وليس مستغرباً، وفقاً للتقرير، أن يفضّل مديرو المهرجانات اليوم الابتعاد عن الأفلام الإسرائيلية. المنتجون والموزعون الدوليون لا يريدون أي علاقة بالمشاريع الإسرائيلية، ويجد صنّاع الأفلام من إسرائيل أنفسهم منبوذين ومرفوضين. وتم إلغاء العديد من مهرجانات الأفلام الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة. هذه الحالة قائمة أيضاً في مجال عرض المسلسلات الإسرائيلية في قنوات المسلسلات العالمية، وفي معارض الكتب، وفي دور النشر العالمية، وكافة الفعاليات الثقافية. كما أن هناك دعوات لمقاطعة الأغنية الإسرائيلية المشاركة هذا الشهر في مسابقة الأغنية الأوروبية السنوية المنعقد هذا العام في السويد، والتي فازت فيها إسرائيل في السابق مرات عدة، وكانت منصة للترويج الإعلامي الإسرائيلي الفن والثقافة الإسرائيليتان باتتا مادة منبوذة دولياً وتُعتبر جزءاً من أدوات الاحتلال والإبادة.

إلى جانب المأزق العسكري والسياسي الاستراتيجي، يُلاحَظ أن إسقاطات الحرب أصبحت أوسع، وقد تخسر إسرائيل التضامن والدعم العالمي، خصوصاً الشعبي. وتبرز في الأيام الأخيرة الاحتجاجات الكبيرة في الجامعات الأميركية ضد حرب الإبادة على غزة والمطالبة بمقاطعة إسرائيل، وهي ليست مواضيع هامشية بتاتاً. فإلى جانب أهمية التعاون الأكاديمي الدولي، ومصادر التمويل والنشر، وتجنيد الموارد المالية لكافة مجالات الثقافة والفنون، إسرائيل استعملت كافة هذه الأدوات للترويج وتسويق دولة إسرائيل وتحسين صورتها دولياً، ولكسب تعاطف المجتمعات الغربية. بل إنها كانت تعد مورداً من موارد القوة الإسرائيلية. فقدان أو تراجع هذه الموارد يضرّ في صورة إسرائيل، ويعتبر خسارة إسرائيلية للمدى البعيد.

من حملة لمقاطعة الاحتلال في نيويورك (سلجوف اكار/الأناضول)

خاص

لا تبدو الفصائل العراقية موحدة تجاه الوجود الأميركي في العراق واستئناف التصعيد ضده، وهو ما ظهر من خلال الارتباك الذي ساد أوساطها أخيراً، مع حصول عمليات وُصفت بـ«الفردية» ضد الأميركيين في سورية والعراق، وسط مساعٍ حكومية لتثبيت التهدئة

عناصر من «الحشد الشعبي» في بغداد، فبراير الماضي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

التصعيد ضد الأميركيين

الفصائل العراقية منقسمة تجاه الهدنة مع واشنطن

بغداد ـ **عادل النواب**

كشفت مصادر عراقية لـ«العربي الجديد»، عن وجود انقسام في مواقف الفصائل الحليفة لإيران بشأن استئناف العمليات العسكرية ضد المصالح والأهداف الأميركية في العراق وسورية، مع استمرار الحراك والضغط من قبل رئيس الوزراء محمد شياع السوداني للحفاظ على التهدئة بين الفصائل والأميركيين. وسجل العراق وسورية في الأسبوع الحالي حادثين أمنيين ضد مواقع أميركية، بعد عودة السوداني من واشنطن، الأسبوع الماضي، من دون أن تسفر مباحثاته عن أي إعلان عن إنهاء الوجود الأميركي أو تقليصه في العراق، فيما وقّع الطرفان العراقي والأميركي سلسلة اتفاقيات حملت عنوان «الشراكة الثنائية» في مجالات أمنية وعسكرية واقتصادية ومالية مختلفة. وكشف مسؤول أميركي، الاثنين الماضي، بحسب وكالة «رويترز»، عن تعرّض قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار، غربي العراق، التي تضم قوات أميركية، لهجوم بطائرة مسيّرة من دون رَبّان، لم يُعرف إن كان الأحد الماضي، تم استهداف قاعدتي حقل العمر وخراب الجير في سورية بعدد من الصواريخ انطلقت من قرية حمد آغا في ناحية زمار، شمال غربي الموصل، التي تقع تحت السيطرة الأمنية لهيئة الحشد الشعبي. وقال مسؤول حكومي بارز في بغداد، أمس الجمعة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «تحركات فردية من فصيل مسلح تجاه القوات الأميركية في العراق وسورية تم احتواؤه خلال ساعات قليلة من خلال اتصالات للحكومة مع أطراف مختلفة داخل العراق». وأضاف المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أن «فصيلاً واحداً قرر التحرك بشكل منفرد ضمن ما يسميه الرد على عدم حسم الوجود الأميركي في زيارة السوداني إلى واشنطن، لكن تم احتواء الموضوع ووقف التصعيد، من خلال التنسيق مع أطراف عراقية وأخرى إيرانية بشأن الحفاظ على التهدئة داخل العراق وأيضاً سورية»، مؤكداً أن «الهجمات التي تنفّذها تلك الفصائل من الأراضي السورية على أهداف للاحتلال الإسرائيلي بين وقت وآخر لا علاقة للعراق بها». ودخلت فصائل المقاومة العراقية هدنة مع الجانب الأميركي إثر اغتيال القيادي في كتائب حزب الله العراقية أبو باقر الساعدي قبل أكثر من شهرين، ولم تنفذ الفصائل أي عملية ضد المصالح الأميركية في البلاد منذ تلك الفترة، على الرغم من استمرار نشاط الطيران الأميركي المسيّر في الأجواء العراقية، خصوصاً في بغداد والأنبار وإقليم كردستان. من جهته، قال القيادي بارز في كتائب سيد الشهداء، لـ«العربي الجديد»، إن «عدم تحقيق وعود السوداني للفصائل بشأن نتائج مُرضية حول الوجود الأميركي في العراق ستتحقق بعد زيارة الولايات المتحدة، سبّب انقساماً بالمواقف بين استئناف الهجمات أو الاستمرار بالهدنة». وبيّن القيادي، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن «العمليات العسكرية التي استهدفت الأميركيين في قاعدة عين الأسد وسورية، الأسبوع الماضي، لم تكن من قبل المقاومة الإسلامية في العراق، بل هي عمليات نُفّذت من دون أي تنسيق بين أي من الفصائل، ويمكن اعتبارها تصرفاً فردياً من إحدى جماعات المقاومة». وأضاف القيادي أن «السوداني وبعض قادة الإطار التنسيقي تحركوا نحو قادة الفصائل العراقية من أجل الضغط والحث على استمرار الهدنة، باعتبار أن عودة العمليات سيكون لها تأثير على نتائج زيارة السوداني الأخيرة إلى واشنطن وعلى حوارات تقول الحكومة إنها لم تنته بعد بشأن ملف إنهاء دور التحالف الدولي في العراق، ولهذا الجميع عملوا على التهدئة، لكن ربما هي مؤقتة ويتم كسرها من قبل بعض الفصائل مجدداً، كونها لمست عدم وجود أي جدية بحسم ملف إخراج الأميركيين». من جهته، رأى عضو «الإطار التنسيقي» الحاكم في العراق عائد الهلالي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «كل الأطراف السياسية وكذلك الحكومة تعمل على استمرار التهدئة ومنع الفصائل من أي تصعيد عسكري ضد الأميركيين، لما لذلك من تداعيات قد تدفع إلى ذهاب الأمور الأمنية نحو منعطف خطير يخرج عن السيطرة». وكشف الهلالي أن «الحراك الحكومي على مختلف الأصعدة متواصل من أجل الضغط على الفصائل العراقية لمنعها من التصعيد ضد الأميركيين، والعمليات الأخيرة ضد الأميركيين لم يتم تبنيها من أي فصيل مسلح، وهذا يؤكد أن الجميع مع التهدئة وعدم التصعيد لمنع أي إحراج للحكومة ولمنع أي تأثيرات على مفاوضات إنهاء كل الوجود الأجنبي من العراق». وأضاف الهلالي أن «الحكومة والأطراف السياسية في الإطار التنسيقي على تواصل مع قادة الفصائل، والمؤكد أن تلك الفصائل هي داعمة للسوداني وحكومته وهي لا تريد أي أعمال تؤثر على الاستقرار السياسي والحكومي، ولهذا التهدئة مستمرة. وما حصل ربما يكون ضمن رسائل الضغط على الجانب الأميركي وكذلك الجانب العراقي للإسراع بحسم مفاوضات إخراج القوات الأميركية، وعدم التسويف بهذا الملف، الذي يعد أولوية للفصائل وقوى الإطار».

في المقابل، أشار المحلل السياسي محمد علي الحكيم، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الخلافات بين الفصائل المسلحة ليست جديدة بل اندلعت منذ بدء العمليات العسكرية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فهناك بين الفصائل من رفض الدخول في أي صراع مسلح مع الأميركيين خشية فقدان النفوذ السياسي، وهناك من عمل على التصعيد، لكن حتى تلك التي اتخذت قرار التصعيد مختلفة في ما بينها». وأوضح الحكيم أن «الفصائل العراقية مهما اختلفت في ما بينها، فهناك ضابط لإيقاعها وهي ظهران، فظهران لا يمكنها السماح بتوسعة الخلافات، كما أن هناك توجيهات إيرانية سرية لبعض الفصائل ما يسمى المقاومة الإسلامية في العراق أو ما يسمى هيئة تنسيقية المقاومة، فإيران أحياناً تعطي رسائل عبر فصائل محددة، والعمليات الأخيرة في الأسبوع الماضي ربما هي رسائل إيرانية أكثر مما هي رسائل من الفصائل نفسها». وأضاف الحكيم أن «أحداث غزة كشفت زيف الكثير من مدعي المقاومة من الفصائل والقوى السياسية ضمن الإطار التنسيقي، ولهذا انقسام الفصائل أمر طبيعي، وربما إيران تريد هذا الانقسام بشكل محدود، حتى لا تكون هناك رؤية موحدة تم تعطي لهذه الفصائل قوة في اتخاذ القرارات وفق المصالح العراقية».

كشف مصدر حكومي عن احتواء تحرّك لفصيل ضد الأميركيين

الهلالي: الحكومة تعمل على منع الفصائل من أي تصعيد

تقرير

بات قانون الكبتاغون الأميركي بنسختيه الأولى والثانية، وقبلهما «قانون قيصر» للعقوبات، ولوائح عقوبات أخرى صدرت بشكل منفصل، محط جدل حول فاعليتها في إضعاف النظام السوري

قانون الكبتاغون 2 الأميركي

أي قدرة للحدّ من مخدرات الأسد؟

الدوحة ـ **عماد كركص**

بات في الولايات المتحدة قانونان لمكافحة مخدرات النظام السوري، لا سيما عقار الكبتاغون الذي غزا دول المنطقة ووصل إلى أوروبا، فيما بدأت أصوات أميركية ترتفع خشية وصوله إلى شواطئ الولايات المتحدة. ويوم الأربعاء الماضي، وقع الرئيس الأميركي جو بايدن مشروع قانون «قمع الاتجار غير المشروع» المعروف باسم «الكبتاغون 2»، والذي يهدف إلى مكافحة تجارة نظام بشار الأسد بالمخدرات. وجاءت مصادقة بايدن بعد موافقة مجلس الشيوخ على مشروع القانون بنسبة تأييد بلغت 79 صوتاً مقابل 18 صوتاً، والذي تم تمريره كذلك في مجلس النواب بأغلبية 410 أصوات مقابل 13 صوتاً.

وقال النائب في الكونغرس الأميركي عن الحزب الجمهوري فرينش هيل، راعي مشروع القانون في مجلس النواب، عبر منصة إكس، إنه «من المهم اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعطيل وتفكيك إنتاج الكبتاغون والاتجار به، لأنه يوفر مليارات الدولارات من التمويل غير المشروع لنظام الأسد، ويدمر العائلات في المنطقة»، مضيفاً أنه «مع التوقيع على مشروع القانون، سيُستهدف المتورطون بشكل مباشر في انتشار هذا الداء الخطير وسيعاقبون». وجرى تمرير القانون بسرعة قياسية قبل وصوله إلى التوقيع من جانب بايدن، إذ مرره مجلس النواب ضمن حزمة مستعجلة في 20 إبريل/نيسان الحالي، واجتاز مجلس الشيوخ بأغلبية كبيرة. ويتيح هذا التشريع إصدار عقوبات جديدة ومباشرة ضد المتورطين في إنتاج الكبتاغون والمتاجرة به، بحسب بيان صدر عن الموقع الرسمي للنائب فرينش هيل في 16 الشهر الحالي. ويعد القانون الجديد، النسخة الثانية من قانون «الكبتاغون 1» الذي كان بايدن صادق عليه، نهاية العام 2022، وذلك بعدما مرره الكونغرس بغرفتيه، النواب والشيوخ. وبعدما أصبح القانون سارياً، فرضت الولايات المتحدة بموجبه عقوبات على كيانات وأشخاص من النظام أو مرتبطين به، على خلفية تورطهم بتجارة المخدرات. ووجدت منظمات سورية أميركية، وجماعات الضغط السورية في أميركا، أن مفاعيل القانون غير كافية للحد من محاصرة تجارة الأسد للمخدرات، فعملت على طرح «الكبتاغون 2»، منذ خريف العام الماضي.

لكن قانون الكبتاغون بنسختيه الأولى والثانية، وقبلهما «قانون قيصر» يجري العمل عليه تحت عنوان «مكافحة التطبيع مع الأسد»، ولوائح عقوبات أخرى صدرت بشكل منفصل، باتت محط جدل حول فاعليتها في إضعاف النظام أو حتى إرغامه على الرضوخ للحل السياسي، بحسب الأهداف التي تبغيها واشنطن وحلفاؤها الغربيون من اللجوء إلى هذه القوانين. وكان التحالف الأميركي لأجل سورية والمجلس السوري الأميركي، قد أشارا إلى أنّ «القانون الجديد يهدف لمنح الحكومة الأميركية صلاحيات جديدة وموسّعة لمحاسبة نظام بشار الأسد وحزب الله اللبناني وشبكاتهما وجميع من ينشط أو ينخرط في الاتجار بمخدرات الكبتاغون أو تصنيعها أو تهريبها أو الاستفادة من الربح الناجم عنها من أيّ جنسيّة كان، وذلك من جملة بنود أخرى من شأنها تمتين وترسيخ سياسة الولايات المتحدة بمكافحة اتجار نظام الأسد وحلفائه بهذه الآفة الخطيرة، والتي أقرّت بعد دفع من منظمّات الجالية السورية الأميركيّة».

وعند طرح القانون، لفت المجلس السوري الأميركي إلى أنه في حال إقراره، سيكون على الإدارة الأميركية ممثلة ببايدن وخلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، أن تنظر وتبت في فرض عقوبات بموجب نصّ القانون على الشخصيات التالية: ماهر الأسد (قائد الفرقة الرابعة في جيش النظام وشقيق رئيس النظام)، وعماد أبو زريق، وعامر تيسير خيتي، وطاهر الخيالي، وراجي فلحوط، ومحمد أصف عيسى شاليش، وعبد اللطيف حميدة، ومصطفى المسالمة، وجميعهم من المتورطين بتصنيع المخدرات وتهريبها إلى خارج البلاد».

وحول الفرق بين «الكبتاغون 1» و«الكبتاغون 2»، أشار مدير «المركز السوري للعدالة والمساءلة» محمد العبد الله، ومقره في واشنطن، إلى أن «القانون الأول، لم يتحدث سوى عن إنشاء استراتيجية مشتركة بين الأجهزة الأميركية حول تفكيك شبكات الكبتاغون واستخدام كافة الصلاحيات الممنوحة للإدارة الأميركية لإيقافها، أما القانون الثاني، فيتحدث ويشير للعقوبات بشكل صريح، ويعطي للرئيس الأميركي صلاحية إصدار عقوبات جديدة». لكن العبد الله شكك، في حديث لـ«العربي الجديد»، في أن يكون للقانون الجديد تأثير أكبر مما سبقه، لا سيما أن عقوبات «قانون قيصر» أو اللوائح والعقوبات الأخرى موجودة وفاعلة أساساً. وعلل ذلك بأن «الكبتاغون 2، يذكر ثمانية أسماء، على أن ينظر الرئيس الأميركي فيما إذا كانوا يستحقون العقوبات أو لا، لكن معظم هؤلاء الأشخاص معاقبون أساساً، سواء بموجب قيصر أو غيره». وأوضح أن «هذه الصلاحيات، كما وردت في القانون، ستكون في حال كانت شبكات الكبتاغون أو الأشخاص العاملون في هذه التجارة مرت نشاطاتهم في الولايات المتحدة أو كان لديهم أصول أو أملاك، وبالتالي فاتر مثل هذا الإجراء شبه محدود، لأن معظمهم ليس لديهم أملاك في الولايات المتحدة». ونوه العبد الله إلى أن القانون الجديد فيه من الأهمية مسألة «ربط حزب الله بهذه التجارة والإشارة إليه صراحة»، رغم أنه أمر معروف للجميع. لكنه أعرب عن اعتقاده أن «القانونين لا يملكان الأدوات لوقف التصنيع والإتجار والتهريب، لا سيما إغراق السوق المحلية والتهريب لدول الجوار، وهذا ليس تقليلاً من القانونين، وإنما الواقع». وأشار العبد الله إلى أن الولايات المتحدة «لم يعد لديها فكرة إنهاء النظام أو التدخل بشكل مباشر لتحقيق هذا الهدف، واليوم هي تختبئ وراء أصبعها في إصدار مثل هذه القوانين، التي تريد القول من خلالها إنها ليس راضية عن بقائه فقط». من جهته رأى الباحث والمحلل السياسي رضوان زيادة، المقيم في واشنطن، أن «قانون الكبتاغون 2 أشد من الأول فيما يتعلق بالعقوبات، خصوصاً على مستوى الأفراد والمنظمات التي تتعامل مع الأسد وتستفيد من هذه التجارة». وأضاف زيادة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «هذه قوانين مهمة لمعاقبة نظام الأسد، لكن الأسد دوماً يتجنب هذه العقوبات بطرق مختلفة وملتوية، فتأثيرها في إسقاط الأسد والنظام ربما يكون مشكوكاً به، لكن لها دوراً مهماً في إضعافه وعزله».

يتيح التشريع إصدار عقوبات ضد المتورطين بإنتاج الكبتاغون

شكك العبد الله في أن يكون للقانون تأثير أكبر مما سبقه

شحنة كبتاغون مصادرة في الغاشي، مارس 2022 (دليل سليمان/فرانس برس)

شرق غرب

فرنسا: قوة الرد السريع قد تبصر النور العام المقبل

أعلن وزير الجيوش الفرنسي سيباستيان لوكورنو (الصورة)، أمس الجمعة، أن قوة الرد السريع الأوروبية، التي ذكرها الرئيس إيمانويل ماكرون الخميس الماضي والمخصصة لعمليات مثل إجلاء المواطنين من البلدان التي تشهد أزمات، يمكن أن تبصر النور العام المقبل. وقال لوكورنو، خلال مقابلة مع قناة فرانس 2 التلفزيونية، «إنها قضية أساسية وأمل أن نتمكن من تحقيقها في العام المقبل، من خلال استجابة فعالة وسريعة للغاية».

(فرانس برس)

الصين: اتهامات ألمانيا بالتجسّس افتراء

أكدت بكين، أمس الجمعة، أنّ اتهامات برلين بالتجسس بعد توقيف أربعة أشخاص في ألمانيا للاشتباه بأنهم يعملون لحساب الأجهزة الصينية، هي «محض افتراء». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، في بيان إن بلينكن «أكد أن الولايات المتحدة ستواصل الدفاع عن مصالحنا وقيمنا ومصالح حلفائنا وشركائنا، بما فيها حقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية».

وتراجعت حدة التوتر بصورة ملحوظة بين الصين والولايات المتحدة منذ زيارة بلينكن الأولى إلى بكين، في يونيو/ حزيران الماضي، لكن نقاطاً خلافية لا تزال تعكر العلاقات، وفي طليعتها القيود الأميركية على صادرات التكنولوجيا المتطورة ومن ضمنها أشباه الموصلات إلى الصين.

(رويترز)

إيران: مقتل إرهابيَين بعمليّرة في سيستان بلوشستان

ذكرت وكالة إرنا الإيرانية، أمس الجمعة، أن قوات الأمن قتلت «إرهابيَين» اثنين مساء أمس الأول الخميس، في ضربة بطائرة مسيّرة في محافظة سيستان بلوشستان جنوب شرق البلاد. وقالت إنه «تم استهداف سيارة الإرهابيين خلال عملية بطائرة مسيّرة للقوات الأمنية في ضواحي مدينة زاهدان ما أدى إلى مقتل إرهابيَين اثنين».

(فرانس برس)

كيم يشرف على اختبار إطلاق صواريخ متعددة

أشرف الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة) على تجربة إطلاق صواريخ متعددة، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الكورية الشمالية أمس الجمعة، وذلك بعد أيام من أول مناورة تحاكي «هجوماً نووياً». وأوضحت الوكالة أن الخصائص التي تملكها قذيفة 240 ملم «تم تقييمها بطريقة مُرضية للغاية» خلال الاختبار. وأضافت أن كيم أكد «ضرورة تنفيذ خطة إنتاج الذخيرة هذا العام بطريقة نوعية». وقال كيم إنّ قاذفة الصواريخ هذه المجهّزة بـ«تكنولوجيا جديدة ستُحدث تغييراً استراتيجياً في تعزيز القوة المدفعية».

(فرانس برس)

الصومال تعتقل جنوداً دربتهم أميركا بتهمة السرقة

أعلنت وزارة الدفاع الصومالية، في بيان أمس الجمعة، أنها احتجزت عدداً من أعضاء وحدة قوات خاصة دربتها الولايات المتحدة بتهمة سرقة حصص إعاشة تبرعت بها واشنطن. وتشكل وحدة دنب ركيزة أساسية في جهود تدعمها الولايات المتحدة للتصدي لحركة الشباب. وقالت إنها أبلغت الشركاء الدوليين بواقعة السرقة وستعلن النتائج التي توصلت إليها تزال تعكر العلاقات. وقال مسؤول أميركي لوكالة رويترز إن واشنطن تأخذ كل اتهامات الفساد على محمل الجد.

(رويترز)

رصد

قلق أممي وأميركي من هجوم على الفاشر

يبدو أن الوضع في مدينة الفاشر في ولاية شمال دارفور يتجه إلى التصعيد العسكري بين قوات الدعم السريع والجيش، ما قد يزيد من مآسي السودانيين

أعربت الأمم المتحدة والولايات المتحدة عن قلقهما من إمكانية شن قوات الدعم السريع هجوماً على مدينة الفاشر في ولاية شمال دارفور السودانية، وهو ما قد يزيد من التوتر في منطقة على شفير المجاعة. وتشكل الفاشر مركزاً للمساعدات الإنسانية في دارفور، حيث يعيش ربع سكان السودان البالغ عددهم 48 مليون نسمة. وتضم المدينة عدداً كبيراً من اللاجئين، وبقيت حتى الآن في منأى نسبي من المعارك، لكن القرى المحيطة بها تشهد مواجهات وقصفاً منذ منتصف إبريل/ نيسان الماضي. والفاشر هي العاصمة الوحيدة بين عواصم ولايات دارفور الخمس التي لا تسيطر عليها قوات الدعم السريع، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أمس الجمعة، الأطراف في السودان إلى «الامتناع عن القتال» بعدما عبّرت الخارجية الأميركية عن مخاوف من هجوم وشيك في مدينة الفاشر. وقال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، في بيان: «تلقينا معلومات مثيرة للقلق بصورة متزايدة بشأن تصعيد كبير للتوتر بين الجهات المسلحة في الفاشر». مضيفاً أن «الهجوم على المدينة سيتكون له عواقب كارثية على السكان المدنيين»، موضحاً أن «تصعيد التوتر يحدث في منطقة على شفير المجاعة». وأكد البيان أن «الأمين العام يكرر دعوته الجهات المعنية إلى الامتناع عن القتال في منطقة الفاشر». علماً أن المبعوث الشخصي لأنطونيو غوتيريس، رمطان لعمامرة، «يعمل مع الأطراف لنزع فتيل التوتر». وقالت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في بيان، إن «المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة فولكر تورك قلق بشدة لتصاعد العنف» في مدينة الفاشر وحولها. وأضاف البيان أن 43 شخصاً على الأقل، بينهم نساء وأطفال، قتلوا في المعارك بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بمساندة مليشيات داعمة لكل من الطرفين، منذ 14 إبريل/نيسان الماضي، حين بدأت قوات الدعم السريع تقدمها في اتجاه الفاشر. ومنذ اندلاع الحرب بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو في إبريل 2023، تجددت أعمال العنف في إقليم دارفور غرب البلاد. وتابع البيان أن «المدنيين عالقون في المدينة الوحيدة في دارفور التي لا تزال تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية، ويخشون أن يتم قتلهم إذا حاولوا الفرار». وقالت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية روزماري ديكارلو، في بيان، إن الهجوم على الفاشر «يمكن أن يؤدي إلى نزاع أهلي في جميع أنحاء دارفور» ويزيد من إيطاء توزيع المساعدات الإنسانية في إقليم «على شفا المجاعة أصلاً». وحذّرت الخارجية الأميركية، مساء أمس الأول الخميس، من «هجوم وشيك» لقوات الدعم السريع على مدينة الفاشر. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، في بيان، إن «الولايات المتحدة تدعو كل القوات المسلحة في السودان إلى أن تتوقف فوراً عن الهجمات على الفاشر في شمال دارفور». وأضاف: «نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن هجوم وشيك لقوات الدعم السريع والمليشيات المرتبطة بها» على المنطقة. وأشار ميلر إلى أن «الولايات المتحدة منزعجة للغاية من التقارير الموثوقة التي تفيد بأن قوات الدعم السريع والمليشيات التابعة لها دمّرت العديد من القرى غرب الفاشر»، مضيفاً أن الهجوم على المدينة «من شأنه أن يضع السكان في وضع خطر شديد». وفي حين أكدت وزارة الخارجية السودانية، في بيان مساء أمس الأول، أن «المليشيا (قوات الدعم السريع) قد دمرت عدداً من القرى تدميراً كاملاً غرب الفاشر، وأن النازحين في المدينة والذين يقدرون بمئات الآلاف هم من سيكونون ضحايا عدوانها المتوقع والمستمر»، فإنها رفضت، من جهة ثانية، «ما انطوى عليه بيان وزارة الخارجية الأميركية من مساواة لا تستقيم بين القوات المسلحة، الجيش الوطني المسئود من كل فئات الشعب السوداني، والمليشيا الإرهابية التي قوامها مرتزقة أجانب، كما ترفض المزاعم التي لا أساس لها بأن القوات المسلحة تقوم بقصف جوي عشوائي أو أنها تعيق توزيع المساعدات الإنسانية، وتذكر أن المليشيا الإرهابية هي من تحتجز وتهاجم قوافل تلك المساعدات ومستودعاتها». وأضافت: «تلفت الوزارة النظر إلى ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن من أن المليشيا اختطفت خلال 2023 أكثر من 160 امرأة تعرضن للاغتصاب والاحتجاز فيما يشبه العبودية».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

سودانيات في الفاشر، نوفمبر 2019 (الشرفاني الشاذلي/فرانس برس)

متابعة

الصين تدعو الولايات المتحدة إلى الشراكة

دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ، واشنطن، إلى ارساء نمط تشاركي في علاقات البلدين، خلال لقائه وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن

شهدت العاصمة الصينية بكين، أمس الجمعة، لقاءً بين الرئيس الصيني شي جين بينغ، ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، رُسمت فيه مسارات التهدئة النسبية بين البلدين، بعد أشهر قليلة على اللقاء بين شي ونظيره الأميركي جو بايدن في سان فرانسيسكو الأميركية، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، رغم أن عوامل التوتر تبقى موجودة في ملفات عدة، مثل أوكرانيا وتايوان وبحر الصين الجنوبي والتجارة. وخلال استقباله بلينكن، أمس، قال شي، إن أكبر اقتصادين في العالم يجب أن يكونا «شريكين وليس خصمين»، حتى لو كان لا يزال هناك «العديد من القضايا» التي يجب حلّها في إطار علاقاتهما. وأفادت قناة «سي سي تي في» الرسمية الصينية بأن شي قال خلال لقائه بلينكن، إن البلدين «حققا تقدماً إيجابياً» منذ نهاية عام 2023. وأضاف: «العديد من المشكلات لا تزال في حاجة إلى حل، ولا يزال من الممكن بذل مزيد من الجهود». وتابع الرئيس الصيني «اقترحت ثلاثة مبادئ أساسية (بشأن العلاقات الثنائية): الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين». وأشار إلى أنه «لقد قلت في عدة مناسبات من قبل، الأرض كبيرة بما يكفي لتتمكّن كل من الصين والولايات المتحدة من التطوّر والازدهار». وأكد شي لوزير الخارجية الأميركي أن «الصين ستكون سعيدة برؤية الولايات المتحدة واثقة ومنفتحة ومزدهرة ومتطورة». وأضاف «نأمل في أن تتمكن الولايات المتحدة أيضاً من تبني نظرة إيجابية حيال تطوّر الصين»، مؤكداً أنه «عندما يتمّ حلّ هذه المشكلة الأساسية... يمكن أن تستقرّ العلاقات حقاً وتتحسّن وتتقدّم».

وخلال مؤتمر صحافي بعد انتهاء جولته التي استمرت ثلاثة أيام في الصين، أمس الجمعة، رأى بلينكن أن «روسيا ستواجه صعوبات في حربها في أوكرانيا من دون الصين». في إشارة إلى تحذير مسؤولين أميركيين من أن شركات صينية تساعد قطاع تصنيع الأسلحة الروسي في تعزيز غير مسبوق للإنتاج سيساهم في ترجيح كفة الحرب. وأشار المسؤولون إلى مثال على ذلك وهو واردات روسيا التي زادت من أدوات الآلات من الصين بما ساعد موسكو على زيادة إنتاج الصواريخ البالستية. كما اعتبر بلينكن أنه بوسع الصين أن تضطلع بدور بناء في الأزمات العالمية، بما يتضمن إقناع إيران ووكلائها بعدم توسيع نطاق الصراع في الشرق الأوسط. وكان بلينكن قد التقى شي بعد إجراء محادثات مع نظيره الصيني وانغ يي ووزير الأمن العام الصيني وانغ شياو هونغ. وقال وانغ لبلينكن في مستهل المحادثات التي استمرت حوالي خمس ساعات ونصف الساعة: «على العموم، العلاقات بين الصين والولايات المتحدة بدأت بالاستقرار... لكن في الوقت نفسه، ما تزال العوامل السلبية في العلاقات تتزايد وتتراكم، وتواجه العلاقات كل أنواع الاختلالات». وقال وانغ إن «العلاقات تُواجه كلّ أنواع الصعوبات. لقد تعرّضت حقوق الصين المشروعة في مجال التنمية للقمع بلا مبرّر، ويتمّ التشكيك في مصالحنا الأساسيّة». في إشارة إلى القيود الأميركية في مجال التكنولوجيا. وتساءل «هل ينبغي للصين والولايات المتحدة أن تواصلا المضي في الاتجاه الصحيح، اتجاه الاستقرار، أم العودة إلى دوامة الانحدار؟»، مشدداً على أن «هذه قضية رئيسية تواجه بلدينا وتختبر صدقنا وقدراتنا». رد بلينكن بقوله إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تعطي الأولوية للحوار بين الولايات المتحدة والصين حتى في القضايا محل النزاع. وأشار إلى أنه تم إحراز بعض التقدم العام الماضي، لكنه لفت كذلك إلى أن المحادثات تظل صعبة. كما قال بلينكن لوانغ «ليس هناك بديل في تقديرنا عن الدبلوماسية المباشرة من أجل محاولة المضي قدماً، ولكن أيضاً للتأكد من أننا واضحون قدر الإمكان بشأن المجالات التي لدينا فيها اختلافات على الأقل لتجنب سوء الفهم والحسابات الخاطئة». وكشفت وزارة الخارجية الأميركية أن بلينكن ووانغ أجريا «مناقشات متعمقة وموضوعية وبناءة حول مجالات الاختلاف وكذلك مجالات التعاون». كما تحدثت باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، في بيان إن بلينكن «أكد أن الولايات المتحدة ستواصل الدفاع عن مصالحنا وقيمنا ومصالح حلفائنا وشركائنا، بما فيها حقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية».

دعا بلينكن الصين إلى إقناع إيران بالتهدئة في الشرق الأوسط

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

يتواصل في الولايات المتحدة المجهود القضائي لمنع الغشّ الانتخابي على أعتاب انتخابات نوفمبر الرئاسية، وهو مسار في المحاكم مرتبط بإسقاط نظرية المؤامرة التي روّج لها دونالد ترامب، ويرى الجمهوريون فيه استهدافاً حزبياً

الناخبون المزيفون بقبضة العدالة قبل الانتخابات

إدارة بايدن تلاحق «جنود» ترامب

عادت قضية الناخبين المزيفين، التي رافقت حملة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لمحاولة الانقلاب على فوز جو بايدن بالرئاسة عام 2020، إلى الواجهة، مع إدانة محكمة في ولاية أريزونا، يوم الأربعاء الماضي، 18 شخصاً، إما انتحلوا صفة ناخبين «مزورين»، أو ساعدوا على إيجاد مثل هؤلاء الناخبين، في مسعى لادعاء ترامب في بعض الولايات. وقد تساعد الإدانة في تفادي أخطاء يمكن أن تتكرّر في الانتخابات الحالية، المقرّرة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، لكن خصوصاً هي تصبّ في إطار كل المسار القضائي، الذي يلاحق جميع الأحداث التي أوصلت إلى اقتحام أنصار ترامب مقر الكابيتول في واشنطن، في السادس من يناير/ كانون الثاني 2021، لمنع المصادقة على فوز بايدن بالرئاسة. وكان ترامب وحلفاؤه قد ادعوا بعد انتخابات الرئاسة في 2020، أنه فاز ببعض الولايات المتأرجحة، ورفعوا عشرات الدعاوى القضائية، في محاولة لقلب نتيجة الانتخابات، وصولاً إلى محاولة إجبار الكونغرس على إبقاء ترامب رئيساً. ومن الجهود التي بذلت من قبل فريق ترامب، للانقلاب على فوز بايدن، تقديم من يمكن تسميتهم بالناخبين المزورين، الذين استُخدموا للإثبات (زوراً) أن ترامب فاز ببعض الولايات المتأرجحة، وأن على الكونغرس الاعتراف بهم كناخبين كبار، بدلاً من الناخبين الكبار الذين فاز بهم بايدن. وتعليقاً على الأحكام التي صدرت الأربعاء، قال ديفيد بيكير، مؤسس مركز أبحاث وتجديد الانتخابات، والمشارك في تأليف كتاب «الحقيقة الكبيرة»، حول الخطر المنبثق من ناكري نتائج انتخابات 2020 على أميركا، لوكالة «أسوشييتد برس»، إنه «ينبغي على الناس التفكير مرتين (بعد هذه الأحكام)، قبل القيام بأمور لزعزعة الثقة بمصداقية الانتخابات». وأضاف بشأن الأحكام أن «قوة الردع حقيقية». ويواجه ترامب نفسه قضيتين في المحاكم تتعلقان بمحاولة الانقلاب على الانتخابات، علماً أنه المرشح الأوفر حظاً للفوز بترشيح حزبه لانتخابات الرئاسة هذا العام بمواجهة بايدن، مرة أخرى، بعدما تخطى كل منافسيه في الانتخابات التمهيدية، الذين انسحبوا واحداً تلو الآخر من السباق. وأول من أمس الخميس، استمعت المحكمة العليا إلى حجج ترامب، الذي يطالب بمنحه الحصانة كرئيس سابق من المحاكمة عن تصرفات أو أفعال قام بها حين كان رئيساً. وبينما يميل القضاة إلى رفض هذه الحجة، إلا أن بعضهم أبدى تحفظات على التهم الفيدرالية الموجهة إلى ترامب، ما قد يؤخر بت القضية إلى ما بعد انتخابات نوفمبر المقبل. ولكن بحسب جماعة بايدن، وفريق الديمقراطيين، فإن عجلة العدالة يبدو أنها تدور ببطء، ولكنها تدور رغم ذلك، وبرأيهم فإن هذا الأمر تؤكده الأحكام التي صدرت أخيراً بحق «الناخبين الزائفين».

ترامب لدى مغادرته جلسة محاكمة في مانهاتن، أول من أمس (Getty)

تتواصل التحقيقات بالقضايا المرتبطة باقتحام الكونغرس

وكانت ولاية ميشيغين الأميركية، وهي أيضاً ولاية متأرجحة فاز بها ترامب عام 2016 بمواجهة وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، ثم خسرها أمام بايدن، قد وجّهت في يوليو/ تموز الماضي، تهماً جنائية بينها التآمر والاحتيال ضد 16 شخصاً من أنصار ترامب، لمشاركتهم في مخطط «الناخبين الزائفين» الذي هدف إلى قلب خسارته في انتخابات 2020.

وتلك التهم التي لم تصدر أحكام بشأنها بعد، كانت الأولى ضد مشاركين في هذا المخطط لإعلان فوز ترامب بشكل غير قانوني في سبع ولايات. وقال جاستن ليفيت، وهو موظف سابق في وزارة العدل الأميركية، وعمل أيضاً في البيت الأبيض خلال ولاية بايدن الحالية، لـ«أسوشييتد برس»، إن «أحد الأمور التي تعزّز الردع، هو سرعة صدور الأحكام»، لكنه اعتبر أن «دواليب العدالة تدور، ورغم أنها تدور ببطء، لكنها تدور، ونحن نرى عواقب مَن سمّوا بجنود ترامب في هذه المؤامرة».

وبعض التداعيات للأحكام قد يمكن تلمّسها أكثر في ثلاث ولايات خرج منها «ناخبون زائفون»، هي ميشيغين وأريزونا ونيفادا، وهي ولايات ديمقراطية، كما أن ناخبين زائفين من جورجيا أدينوا. ومن بين من أدينوا في أحكام أريزونا كبير موظفي ترامب السابق مارك ميدوز، وعمدة نيويورك السابق رودولف جولياني، وكريستينا بوب، وهي محامية تمّ تعيينها أخيراً رئيسة قسم «مصداقية الانتخابات» في اللجنة الوطنية الجمهورية، وقد اعتُبر ترامب في محاكمة أريزونا «محرّضاً غير مدان». لكن أحكام أريزونا التي أعلنها المدعي العام كريس مايس جوبهت بانتقاد واسع على الضفة الجمهورية. واعتبر تشارلز بورنهام، محامي جون إيستمان، وهو أحد المدانين، في حديث لـ«أسوشييتد برس»، أن «ظاهرة الحرب القانونية التي تستهدف فريقاً حزبياً واحداً، تصبح أكثر خطورة يوماً بعد يوم».

وكان إيستمان قد شرح في خطاب له خلال الفترة الماضية في جورجيا كيف كان على الناخبين الزائفين لترامب أن يوافقوا أن بايدن فاز بانتخابات 2020، والتعهد بعدم الخدمة كناخبين كبار في 2024، وذلك مقابل تسوية قضية مدنية بحقهم رفعها ضدهم ديمقراطيان في إحدى المحاكم. وأضاف: «الحكومة تكلّمت: إذا لم تحن رأسك، سندمرك». لكن المدعين العامين في المحاكم لديهم كلام آخر. وقالت المدعية العامة عن ميشيغين دانا نيسيل، العام الماضي: «فيما نتحضر لانتخابات 2024، فإن التهم (التي وجّهتها ميشيغين للناخبين الزائفين)، هي الأولى ضمن مجهود متواصل ليس فقط لإحقاق العدالة بوجه أخطاء الماضي، ولكن لضمان عدم حدوثها مجدداً». يذكر أن القاضية كريستين سيمونز كانت قد افتتحت، يوم الثلاثاء الماضي، جلسة في محكمة بميشيغين تتعلق بالناخبين الزائفين، بتحذير مجموعة من الناخبين الجمهوريين الذين يواجهون اتهامات جنائية ومحاميهم من نشر منشورات مسيئة على وسائل التواصل الاجتماعي تتناول الشهود. وجاءت تصريحاتها في اليوم الخامس من التحقيقات الأولية في قضايا ستة ناخبين من الحزب الجمهوري يواجه كل منهم ثماني تهم جنائية، بما في ذلك التزوير، لتوقيعهم على شهادة في 14 ديسمبر/ كانون الأول 2020، تزعم كذباً أن ترامب فاز بانتخابات ميشيغين الرئاسية في ذلك العام. وبعيداً عن المحاكم، فإن الكونغرس اتخذ خطوات مهمة لقطع الطريق على مصادر تمويل الغشّ الانتخابي. ففي 2022، وقّع بايدن على قانون يصعّب تقديم أسماء ناخبين كبار، من دون مصادقة حاكم الولاية عليهم. وقال أستاذ القانون في جامعة أوهايو إدوارد فولي للوكالة: «إن احتمال ظهور ناخبين بُدلاء يضيق كثيراً».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

شراكة مع أوربان

قال الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، في شريط فيديو بثّه على موقعه للتواصل الاجتماعي «تروث سوشال»، أمس الجمعة، إنه مستعد لتجديد الشراكة مع رئيس الحكومة المجرية فيكتور أوربان. وتوجه إدارة الرئيس جو بايدن إلى حكومة أوربان انتقادات بسبب علاقتها الجيّدة مع الكرملين الروسي. وقال ترامب في الفيديو: «أتطلع إلى العمل عن قرب مع رئيس الوزراء أوربان عندما أقسم اليمين مجدداً كالرئيس الـ47 للولايات المتحدة».

متابعة

هايتي تنتظر الحكومة والقوة الدولية

تتصاعد الضغوط على المجلس الانتقالي الرئاسي في هايتي من أجل تعيين رئيس للحكومة، بهدف فتح الباب أمام وصول قوة دولية لمساعدة البلاد بمواجهة العصابات

يواجه المجلس الانتقالي الرئاسي في هايتي، الذي أدى اليمين الدستورية أمس الأول الخميس بعد استقالة رئيس الوزراء أرييل هنري رسمياً، مهمة شاقة تتمثل بتشكيل حكومة انتقالية بهدف استعادة السيطرة على البلاد، التي يجتاحها عنف العصابات. وقال رئيس الوزراء المؤقت ميشال باتريك بواسفير، أمام المجلس الانتقالي الذي يضم تسعة أعضاء هم ثمانية رجال وامرأة، في القصر الرئاسي في العاصمة بورت أو برنس، إنه «أمر يبعث على الارتياح للبلاد التي ستتمكن بالتالي من مواصلة الأمل والإيمان بالتغيير المحتمل (الذي) تطالب به جميع شرائح المجتمع»، مشدداً على «المسؤولية الكبيرة» التي يتحملها المجلس حالياً. وحتى مع أداء المجلس اليمين الدستورية، والذي تم وسط إجراءات أمنية مشددة، تحدثت وسائل الإعلام المحلية عن إضرام نار بمنازل وإطلاق النار وسط العاصمة. وتعاني هايتي، منذ عشرات السنين، من غياب مزمن للاستقرار السياسي. لكن في نهاية فبراير/ شباط الماضي، شنّت عصابات هجمات منسقة ضد مواقع استراتيجية، مؤكدةً أنها تريد إطاحة أرييل هنري، الذي أعلن في 11 مارس/ آذار الماضي أنه سيستقيل لإفساح المجال أمام مجلس رئاسي انتقالي. وتسيطر العصابات على نحو 80 في المائة من العاصمة بور أو برنس، وتُنسب إليها انتهاكات من جرائم قتل واغتصاب وعمليات نهب وخطف للحصول على فدية. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الخميس الماضي أنه من المتوقع أن يرحب المجلس الجديد بقوة أمنية أجنبية تدعمها الولايات المتحدة لمحاربة العصابات. ويتعين على المجلس تعيين رئيس للحكومة، وهو المنصب الذي سيشغله بواسفير، وزير الاقتصاد والمالية السابق، مؤقتاً، وفقاً للجريدة الرسمية. وتمثل المداولات، التي ستجرى خلال الأيام المقبلة، اختباراً لمعرفة ما إذا كانت الفصائل السياسية المنقسمة في هايتي يمكنها العمل معاً لتوجيه البلاد للخروج من الفوضى وإجراء الانتخابات الرئاسية بحلول نهاية ولاية المجلس في فبراير 2026. وقال العضو في المجلس ليزلي فولتير، لصحيفة وول ستريت جورنال بعد حفل التنصيب، «لدينا 12 مهمة ضخمة». وأضاف: «لقد فعلنا ذلك تحت النيران. أطلقت العصابات النار بكثافة. لكننا فعلنا ذلك (القسم) في القصر لأنه كان رمزياً».

وبمجرد أن يعيّن المجلس الانتقالي حكومة جديدة، فإنه من المقرر أن يعد البلاد لاستقبال بعثة شرطة متعددة الجنسيات بقيادة كينيا وممولة إلى حد كبير من الولايات المتحدة، من شأنها أن تدعم قوات الأمن بمواجهة العصابات القوية التي استولت على الموانئ الرئيسية والطرق الرئيسية و80 في المائة من العاصمة. وتوقع فولتير وصول وحدة من 200 شرطي كيني إلى هايتي بحلول 23 مايو/ أيار المقبل. وقال: «نحن في حالة حصار. نحن بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي». ومع ذلك، لم يتضح متى ستصل القوة الدولية إلى هايتي. وبعد ساعات من إعلان هنري عن خططه للتنحي عن منصبه، قالت كينيا إنها ستعلق نشر القوات حتى تنصيب حكومة جديدة في هايتي. وفي واشنطن، اعتبر المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي، في بيان، أن تنصيب المجلس «يمثل خطوة حاسمة نحو انتخابات حرة ونزيهة»، مشيراً إلى أن الإدارة الأميركية سلّمت أولى الشحنات من المعدات غير الفتاكة لدعم الشرطة الهايتية. وقال ألكسندر كوزيل، المحلل الأمني في معهد أبحاث السياسة الكاريبية ومقره جامايكا، إنّ «الوحدة الخاصة من الشرطة الكينية التي سيتم نشرها تتدرّب بشكل خاص لحماية البنية التحتية. أعتقد أنهم سيفاجأون بمدى قوة الجماعات المسلحة الحالية، خاصة أنكم بدأتم ترون المزيد من التحالفات» بين العصابات. وقال خبير الأمن في جامعة هايتي جيمس بويارد لوكالة رويترز: «نأمل فقط أن يختار المجلس بسرعة رئيساً أو منسقاً للانتقال إلى المرحلة الثانية، وهي تعيين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة». وأضاف: «أمام الحكومة الانتقالية الجديدة الكثير من العمل، وإلى جانب الأمن، فإن جميع القضايا ملحّة». وحذّر المحلل في مجموعة الأزمات الدولية دييغو دا رين، من التوترات داخل المجلس مع تنافس الفصائل المختلفة على السلطة، ومن «طريق طويل ووعر إلى الأمام».

(العربي الجديد، رويترز)

■ دخول #رفح أو تمشيط رفح حي حي بالتناوب على مخيمات #خانيونس هزيمة... استمرار قصف رفح هزيمة أسوأ وأوضح باللي بيحصل في جامعات أميركا وبعدم دخول مساعدات وباكتشاف مقابر جماعية أو فردية. #إسرائيل مهزومة رسمياً ومهزومة داخلياً ومكروهة وسمعتها منهارة دولياً

■ #إسرائيل عازمة على دخول رفح وليس عندها أي نية لأي اتفاق سلمي أو سياسي، أما موضوع الأسرى فليس له أي قيمة عند نتنياهو حتى لو قتلوا كلهم، دي الخلاصة

■ الدمار بكفرشوبا مريع شو نتج عن فتح جبهة الجنوب إلا الدمار للأرزاق والخسائر المهولة بظل وضع اقتصادي مهترئ ببلد مفقود في كل مقومات الحياة... مساندة #غزة؟ الإسرائيليّي عم بعدّو العدّة للهجوم على رفح بعد ارتكاب ألوف المجازر بغزة وتحويلا لأرض محروقة

■ نحو 230 ألف مستوطن غادروا مساكنهم ومصانعهم ومزارعهم في شمال فلسطين المحتلة، ومع مرور الوقت تنعدم تدريجياً رغبتهم بالعودة إلى الحدود مع لبنان. لن تتوقف عمليات #حزب_الله حتى إيقاف العدوان الصهيوني على #غزة

■ #التظاهرات المتضامنة من قبل الجامعات الأميركية والكندية والحركة الطلابية بها سيسجلها التاريخ، وستذكر الأجيال القادمة هذه الحركة وستقدم بها الدراسات والبحوث، لأنها فعلاً جامعات تنبض بالحياة والإبداع

■ تظاهر طلاب في #جامعة_كولومبيا الأميركية فرئيسة الجامعة استدعت الشرطة لاعتقالهم حتى يرضى عنها الغرب فتبقى في منصبها. أدى فعلها إلى تضامن كثير من الطلاب في جامعات عدة وبسببها وقف الناس مع فلسطين وقد تواجه المصير الذي هربت منه

■ في #روسيا و #أوكرانيا الفساد يهدد مستقبل البلدين رغم الحرب، وزير الزراعة الأوكراني ميكولا سولسكي تعرض لاتهامات بالفساد، ونائب وزير الدفاع تيمور إيفانوف موقوف بتهمة قبول رشاوى

■ الحرب الروسية الأوكرانية أفرزت محورين حقيقيين وليسا وهميين. الأول #روسيا وإيران وكوريا الشمالية وربما الصين بصورة خفية، والثاني #أوكرانيا وأميركا والغرب كله. وهزيمة أي طرف تعني هزيمة للمحور